أثر الأزمة السورية على منطقة الضنّية في شمال لبنان

5/5/2015

CONSULTATION & RESEARCH institute
مؤسسة البحوث و الإستشارات

فهرس المحتويات

1. المنهجية ٢

2. المقدمة ٢

3. السياسات والإطار القانوني للتعامل مع النازحين السوريين ٥

4. أعداد النازحين السوريين ٦

4.1 محدّات احصاءات النازحين إلى لبنان ٦

4.2 أعداد النازحين إلى لبنان ٧

4.2.1 تطور أعداد النازحين السوريين إلى لبنان ٨

4.2.2 الخصائص الديمغرافية للنازحين السوريين إلى لبنان ٩

4.3 أعداد النازحين إلى منطقة الضنية ١٠

5. تأثير الأزمة السورية على منطقة الضنية ١٢

5.1 نظرة مكثفة إلى الأوضاع التنموية في الضنية ١٢

5.2 تأثير الأزمة السورية على مختلف مجالات الحياة في الضنية ١٣

5.2.1 الأوضاع السكنية للنازحين السوريين إلى الضنية ١٤

5.2.2 البنى التحتية: الطرقات والنقل ١٥

5.2.3 البنى التحتية: الصرف الصحي ..... Error! Bookmark not defined.

5.2.4 البنى التحتية: مياه الشفة ..... Error! Bookmark not defined.

5.2.5 البنى التحتية: الكهرباء ..... Error! Bookmark not defined.

5.2.6 البنى التحتية: النفايات والبيئة ..... Error! Bookmark not defined.

5.2.7 الاقتصاد وسوق العمل ١٨

5.2.8 التعليم ٢٠

5.2.9 الصحة ٢٢

5.2.10 التماسك الاجتماعي والأمن ٢٣

6. الاستنتاجات الختامية ٢٤

7. الملاحق ٢٦

1. المنهجية

يواصل "إتحاد بلديات الضنية" مساعيه الرامية إلى تطوير مقومات التنمية المستدامة لمنطقة الضنية. وكان الإتحاد قد قام بالتعاون مع "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – آرت غولد لبنان" بتكليف "مؤسسة البحوث والاستشارات" بإجراء دراسة حول "التخطيط الاستراتيجي لإنماء منطقة الضنية"، التي نشرت عام ٢٠١٢. وفي السياق عينه، طلب الإتحاد من المؤسسة أن تجري دراسة مكمّلة للخطة الإنمائية، تهدف إلى تقييم أثر الأزمة السورية على منطقة الضنية، واستمرار تدفق النازحين السوريين بأعداد كبيرة على المنطقة.

واعتمدت هذه الدراسة على منهجيتين متكاملتين:

١. منهجية البحث المكتبي: تضمنت مراجعة الأدبيات والتقارير الصادرة عن أهم الجهات الحكومية والمنظمات الدولية والجمعيات الإنسانيّة العالمية المعنيّة بموضوع النازحين. ولهذا الغرض تم تجميع ما يقارب الـ ١٠٠ وثيقة، من دراسات وتقارير حول تأثير الأزمة السورية على الأوضاع اللبنانية (في مختلف القطاعات)، وحول أوضاع النازحين السوريين فيه، وكذلك حول خطط العمل الموضوعة من قبل الجهات الحكومية اللبنانية والمنظمات الدولية، لمواجهة آثار الأزمة على مختلف المجالات والأصعدة. وقد اعتمدت الدراسة أحدث الأرقام والإحصائيات المتوفرة والمتعلقة بموضوع البحث.
٢. منهجية البحث النوعي: تضمنت إجراء ورش عمل بالتعاون مع الإتحاد، لمناقشة أثر الأزمة السورية على منطقة الضنية (نظرا لغياب الدراسات المتعلقة بالمنطقة حول هذا الموضوع). وقد تم وضع دليل محادثة يغطي المواضيع التالية: خصائص وتطور أعداد النازحين إلى الضنية، أوضاع سكن النازحين، تأثير وجود النازحين على البنى التحتية (كهرباء، مياه، صرف صحي، طرقات، جمع النفايات، شبكات الاتصالات)، التأثير على الاقتصاد (سوق العمل، مستوى الدخل، القطاعات المختلفة)، وعلى الخدمات الاجتماعية (صحة، تعليم، تماسك اجتماعي)، والمستوى البلدي. وجرت ورش العمل مع فعاليات المنطقة، ورؤساء المجالس البلدية (في البلدات الأكثر تضررا)، وخبراء في شتى الميادين: الصحة، التعليم، الزراعة، إضافة إلى أصحاب مشاريع سياحية وتجارية.

وقد تم إجراء هذه الدراسة في الفترة الممتدة ما بين ١٩ آذار و ٢٤ أيار ٢٠١٥.

2. المقدمة

أكملت الأزمة السورية سنوات أربع على اندلاعها، ودخلت عامها الخامس خلال شهر آذار الفائت (٢٠١٥)، دون وجود أفق واضح المعالم للحلّ، أقلّه في المدى القريب. وقد أدّت هذه الأزمة إلى تفاقم العديد من المشاكل في البلدان المحيطة، وبالأخصّ منها لبنان، على مختلف الأصعدة؛ ومن ضمنها مشكلات سياسية وأمنية متأتية عن تداخل عوامل الأزمة السورية مع عوامل النزاع في لبنان، ومنها مشكلات اقتصادية وإجتماعية ناتجة عن تدفق اللاجئين عبر حدود هذين البلدين وأعباء استضافتهم وتأمين الاحتياجات الأساسية والخدمات لهم. وحتى أواخر العام ٢٠١٤، بلغت أعداد النازحين إلى بلدان الجوار (تركيا، لبنان، الأردن، العراق، مصر) حوالي ٣,٨ مليون نازح مسجل لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، مع الإشارة الى أن المفوض السامي كان قد أعلن بأن النازحين السوريين باتوا منذ ٢٩ آب ٢٠١٤، يشكلون العدد الأكبر تحت رعاية المفوضية، وبأن أعمال المفوضية – فيما يخصّ الأزمة السورية – باتت تعتبر الأضخم في تاريخ هذه المنظمة الإنسانيّة منذ تأسيسها في منتصف القرن الماضي (١٩٥٠).

وقد وقع على عاتق لبنان، الذي تربطه بسوريا علاقات متبادلة في مختلف المجالات، عبء استضافة قرابة ثلث إجمالي النازحين من سوريا (٣٠,٧%)[١]. وإذا ما قورنت أعداد النازحين السوريين إلى لبنان، بعدد السكان المقيمين (قبل الأزمة) لتبين أن هذا البلد الصغير يأوي أكبر معدل للنازحين مقارنة بتعداد سكانه؛ إذ بلغت نسبة النازحين السوريين أكثر من ربع سكان لبنان (أي ما يعادل نازح سوري واحد مقابل كل أربعة مقيمين في لبنان قبل الأزمة)[٢]. وشكّل حجم النزوح والكثافة العددية للنازحين تحديات كبيرة، تفوق قدرات البلد على مواجهتها، إن لجهة تأمين ما يقع على عاتقه من متطلبات توفير الخدمات الأساسية للاجئين، من مأكل ومشرب ومأوى وبنى تحتية وتعليم ورعاية صحية وأمن، أم لجهة إمتصاص الضغط على سوق العمل المحلي الناجم عن ذلك العرض الهائل من القوى العاملة الوافدة الجديدة.

بلغ الناتج المحلي الإجمالي في لبنان عام ٢٠١٣ نحو ٤٤,٣٥ مليار دولار أميركي (بالأسعار الجارية)، مع الإشارة الى أن معالم تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي كانت قد بدأت تظهر قبل وقوع الأزمة السورية، حيث انخفض هذا المعدل من مستوياته القياسية التي تراوحت ما بين ٩% و١٠% خلال الأعوام ٢٠٠٧-٢٠٠٩، إلى ٨% في ٢٠١٠، ثم هبط بشكل حاد إلى ٢% فقط عام ٢٠١١ (وكذلك عام ٢٠١٢)، وسجّل أدنى مستوياته ١% عام ٢٠١٣، وهو العام الذي اشتدت خلاله ظاهرة النزوح من سوريا إلى لبنان[٣]، مما عزّز اعتماد لبنان على الدول والمنظمات المانحة لتوفير الأموال اللازمة لاحتواء نتائج الأزمة. ويعاني الاقتصاد اللبناني – تاريخيا – من فجوة التفاوت الحاد في نمو المناطق اللبنانية المختلفة، حيث تواجه المناطق الطرفية تحديات تنموية صارخة لجهة التدهور المستمر في قطاعاتها الإنتاجية (وبخاصة منها الزراعة)، وحجم ونوعية بناها التحتية، ومستوى الخدمات المتوفرة فيها، إضافة إلى تقلص نصيبها من موارد الدخل وفرص العمل؛ ما يؤدي إلى تركز وتزايد نسب الفقر فيها، وارتفاع ظاهرة الهجرة منها (إلى المدن الرئيسية من ناحية، وإلى خارج البلد – لمن وجد إلى ذلك سبيلا – من ناحية أخرى). مع العلم أن هذه المناطق الطرفية بالذات هي التي استقبلت أكثر من ثلثي إجمالي النازحين السوريين، مما زادها فقرا على فقر.

وبحسب دراسة أجراها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة مؤخرا، تبيّن أن المساعدات الإنسانيّة الدولية المتدفقة الى لبنان عبر المنظمات الدولية قد قدّرت بنحو ٨٠٠ مليون دولار أميركي عام ٢٠١٤، وكان لها أثر مضاعف على الاقتصاد اللبناني قدره ١,٦، بمعنى أنه في قابل كل دولار أميركي من المساعدات، حصل إنفاق إضافي بقيمة ١,٦ دولار أميركي. ومع إفتراض ثبات العوامل الأخرى من دون تغيير، فإن هذه المساعدات قد ساهمت في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ١,٣%. إلا أن انخفاض حجم نشاط القطاع السياحي بمقدار ٢٣%، والتصدير بحوالي ٧,٥% (تأثرا بالأزمة السورية)، قد أدّيا إلى تخفيض التوقعات حول النمو الاقتصادي إلى حوالي ٠,٣% فقط. ولولا اعتماد لبنان، في جزء أساسي من برامج دعم اللاجئين السوريين، على المساعدات والتمويل الخارجيين لكان الناتج المحلي الإجمالي قد تراجع حوالي ١,٦% خلال العام ٢٠١٤.

وكان البنك الدولي قد نشر دراسة في أيلول ٢٠١٣ حول تقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للنزاع في سوريا على لبنان[٤]، مُقدّرا حاجة لبنان إلى إنفاق مبلغ ٢,٥ مليار دولار أميركي من أجل التعامل مع نتائج الأزمة السورية، واحتواء تأثيراتها وإعادة تثبيت الوضع الإقتصادي على ما كان عليه عشية الأزمة السورية. ورغم إنشاء صندوق ائتماني دولي موجّه الى المانحين الدوليين - بالتعاون ما بين الحكومة اللبنانية والبنك الدولي، وبإدارة هذا الأخير – في إطار خارطة طريق تهدف الى دعم المشاريع التنموية للحكومة اللبنانية والسلطات المحلية في مواجهة تداعيات هذه الأزمة؛ إلا أن الصندوق لم يتمكن من

[١] المرجع: "Syria Regional Response Plan - 2014 - Annual Report" (RRP6).

[٢] وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار وجود ٢٨٠ ألف لاجئ فلسطيني مقيم في لبنان، لتبيّن أن ربع سكان لبنان الحاليين يتشكل من النازحين (راجع المصدر السابق).

[٣] مصدر معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي: قاعدة بيانات "البنك الدولي"، يمكن مراجعة الموقع الالكتروني:
http://databank.worldbank.org/data/views/reports/tableview.aspx

[٤] المرجع: WB: "Lebanon - Economic and Social Impact Assessment of the Syrian Conflict" – September 2013.

تأمين الأموال الضرورية لتنفيذ المشاريع والتدخلات التي تتضمنها خارطة الطريق[٥] (وقد حصل الصندوق على ٢١٠ مليون دولار أميركي - أي ما نسبته ٨% - فقط من إجمالي الموارد المطلوبة)[٦].

وفيما يتعلق بالمساعدات الإنسانيّة المباشرة وغير المباشرة المخصّصة لتغطية الاحتياجات المعيشية الأساسية للنازحين، فإن المنظمات الدولية قد أصدرت – حتى تاريخه – ست خطط للاستجابة الاقليمية (Regional Response Plans" – RRP") منذ عام ٢٠١١. لكن مع الازدياد المطّرد في أعداد النازحين إلى لبنان، أجرت الأمم المتحدة – في منتصف عام ٢٠١٤ – مراجعة ثانية[٧] لحاجات المنظمات العاملة في تأمين المساعدات الإنسانيّة لهؤلاء اللاجئين، بمن فيهم الفلسطينيون الذين وفدوا من سوريا إلى لبنان بسبب الأحداث، وكذلك اللبنانيون العائدون من سوريا. ورغم تخفيض توقعاتها لحجم الأموال المطلوبة من ١,٧ مليار إلى ١,٥ مليار دولار أميركي، فقد تبيّن من تقريرها السنوي الأخير أن ٦٤% من قيمة هذه المساعدات قد تم الحصول عليها بالفعل (يمكن مراجعة تفاصيل الأموال المطلوبة والمحصّلة بحسب القطاعات في جدول رقم ١).

جدول رقم ١: مقارنة بين التمويل الذي حصل عليه لبنان وبين الاحتياجات التمويلية المقدّرة (بحسب الخطة السادسة - RRP6 - حتى نهاية ٢٠١٤)[٨]:

#	القطاع	التمويل المطلوب (بملايين الدولارات الأميركية)	التمويل المتوفر (بملايين الدولارات الأميركية)	النسبة المئوية للتمويل المتوفر	النسبة المئوية للفجوة التمويلية
1	الأمن الغذائي	369	276.8	75%	25%
2	المساعدات الأساسية	187	119.7	64%	36%
3	الصحة العامة	171	90.6	53%	47%
4	التعليم	206	98.9	48%	52%
5	الحماية	137	64.4	47%	53%
6	المياه والصرف الصحي	183	62.2	34%	66%
7	التماسك الاجتماعي والأوضاع المعيشية	114	38.8	34%	66%
8	السكن	148	28.1	19%	81%
9	تمويل لم يتم تخصيصه لقطاع معين بعد		192.6		
	الإجمالي	**1,515**	**972.0**	**64%**	**36%**

وبحسب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فان تقديرات قيمة الأموال المطلوبة للعام ٢٠١٥ قد ارتفعت إلى ١,٩٧ مليار دولار أميركي، لم يتأمن منها – حتى بداية شهر نيسان – سوى ١٨٧,٧٥ مليون دولار أميركي، أي ما نسبته ٩,٥% فقط من إجمالي المبلغ المطلوب[٩].

[٥] المرجع: "Strategies of Response to the Syrian Refugee Crisis in Lebanon" - March 2015 – CRI.

[٦] المرجع: "Regional Refugee and Resilience Plan Lebanon" - 2015-16 (3RP).

[٧] المرجع: "Syria Regional Response Plan Lebanon" - Mid-Year 2014 – UN.

[٨] مصدر مذكور سابقا: RRP6

[٩] راجع الموقع الالكتروني للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، على عنوان الصفحة التالية:
http://data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=122

وقد توّجت جهود الأمم المتحدة - عبر تراكم خطط العمل الآنية - بوضع خطة اقليمية (من ضمنها لبنان) لدعم النازحين ("Regional Refugee Resilience Plan") للعامين ٢٠١٥ و ٢٠١٦، توائم ما بين الخطط الموضوعة للبلدان المستضيفة في إطار رؤية استراتيجية اقليمية جامعة.

وبعد تلكؤ الحكومة اللبنانية، خلال السنوات الماضية، عن وضع استراتيجية متكاملة لمواجهة تداعيات الأزمة السورية على لبنان، أطلقت الحكومة بالتعاون مع الأمم المتحدة والجمعيات الأهلية (المحلية والعالمية) ومختلف الشركاء الآخرين، "خطة لبنان للاستجابة للأزمة" للعامين ٢٠١٥ و ٢٠١٦ ("Lebanon Crisis Response Plan" – LCRP – 2015-2016). وتسعى هذه الخطة لتشجيع المؤسسات الحكومية على توفير التمويل اللازم بغية تمتين وتطوير دور هذه المؤسسات في تقديم المساعدات الإنسانيّة من ناحية، والعمل من ناحية أخرى على إرساء الاستقرار عبر تحفيز الطلب ضمن الأسواق المحلية والعالمية، على المنتجات والخدمات اللبنانية، وصولا الى توسيع مجالات سوق العمل. ويمكن توصيف الأهداف المكثّفة لهذه الخطة، باعتبارها خطة للعمل على تمتين القدرات الوطنية على التعامل مع الأزمة في الأمد البعيد، بما يتجاوز توفير الاحتياجات الأساسية للنازحين، وبما يعزّز فرص المساهمة في التقليل من نسب الفقر والتوتر الاجتماعي التي تفاقمت بسبب تكاثر أعداد النازحين الى لبنان. وقد قدّرت الخطة حاجة لبنان إلى ٢,١٤ مليار دولار أميركي خلال العامين الحالي والقادم، بغية تحقيق أهدافها المرجوّة. وفي شهر تشرين الأول ٢٠١٤، طلبت الحكومة من مجموعة الدعم الدولية الخاصة بلبنان، توفير مبلغ مليار دولار أميركي، في مسعاها لتوفير الجزء الأساسي من التمويل اللازم للخطة. ونتج عن ذلك المؤتمر المنعقد في برلين، تقديم الدول المانحة حوالي ٦٣٧ مليون دولار أميركي – على مدار السنوات الثلاث القادمة (٢٠١٥-٢٠١٧) – لخطط الاستجابة المخصّصة للبنان والأردن.

في المحصّلة، يمكن القول أن تقديمات الدول المانحة قد ساهمت في توفير جزء هام من الاحتياجات الأساسية للنازحين السوريين، إضافة إلى تنفيذ بعض المشاريع التنموية المحلية الصغيرة لدعم المجتمعات المضيفة. إلا أن قصور الدعم المالي الخارجي للايفاء بكامل مستلزمات مواجهة التأثيرات السلبية للأزمة السورية على لبنان، قد جعل أولوية توفير المساعدات الإنسانيّة للنازحين السوريين تتقدّم على ما عداها من أولويات. وفشلت – حتى الآن – معظم المساعي الآيلة لتأمين المبالغ الضرورية للنهوض بخطط الاستجابة للأزمة على المستوى الاستراتيجي، الهادفة إلى تحسين الأوضاع المؤسساتية، وتطوير البنى التحتية، وتحفيز الاقتصاد، وخلق فرص عمل جديدة، إضافة إلى تمتين قدرات المجتمعات المحلية وتنميتها، وتحسين الأوضاع المعيشية لسكانها.

3. السياسات والإطار القانوني للتعامل مع النازحين السوريين

يعتبر لبنان من البلدان التي لا تتوفر فيها قوانين (أو أطر قانونية) خاصة باللاجئين، وهي من الدول التي لم تُصدّق على المعاهدة الدولية المتعلّقة بأوضاع اللاجئين (١٩٥١)، ولا على البروتوكول الخاص بهذه المعاهدة (١٩٦٧). لذلك، لا يوجد، ضمن القوانين اللبنانية أي ذكر لمصطلح اللاجئين، فيما عدا نص القانون الصادر عام ١٩٦٢ حول دخول وإقامة وخروج طالبي اللجوء (وهو القانون الذي يعامل اللاجئين كمعاملة الأجانب على الأراضي اللبنانية). لهذا، تتم الإشارة للسوريين الذين دخلوا إلى لبنان هربا من النزاع في سوريا، لا كلاجئين، إنما كونهم نازحين إلى لبنان. ويخضع وجود هؤلاء على الأراضي اللبنانية إلى مذكرة التفاهم الموقّعة بين لبنان والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عام ٢٠٠٣، التي تنص على أن لبنان ليس دولة لجوء، وأن اللاجئين إلى لبنان غير مخولين بالبقاء فيه ولا بتقديم طلب اللجوء إليه، وتتم استضافتهم كطالبي لجوء إلى دولة ثالثة، في إنتظار أن يتم انتقالهم إليها. و بموجب مذكرة التفاهم، تقوم السلطات اللبنانية بمنح اللاجئين تصريحا مؤقتا صالحا لمدة ١٢ شهرا، كمهلة للمفوضية تعمل خلالها على تأمين انتقالهم خارج لبنان إلى بلاد لجوئهم النهائية.

لكن المسألة، فيما يتعلّق بالنازحين السوريين، تبدو أكثر تعقيدا، إذ تخضع العلاقات بين البلدين لمعاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق بين لبنان وسوريا، الموقّعة سنة ١٩٩١. هذا مع العلم أن لبنان إعتمد - تاريخيا - سياسة الأبواب المفتوحة مع

سوريا، ولا يحتاج السوريون القادمون إلى لبنان إلى الإستحصال على سمات دخول، ولا إلى إقامات للمكوث فيه. ولم تتغير هذه السياسة مع بداية الأزمة أو تفاقمها، فبقيت الحدود اللبنانية مشرّعة أمام السوريين، بغض النظر عن سبب زيارتهم لبنان، حيث تم استقبالهم دون اللجوء إلى إجراءات استثنائية.

بيد أن تغيّرا حصل اعتبارا من أواسط عام ٢٠١٤، عندما بلغت أزمة النازحين حدودا قصوى غير مسبوقة، حيث اعتمدت الدولة اللبنانية اجراءات استثنائية للحد من تدفق النازحين إلى لبنان. وكانت طلائع هذه الاجراءات قد بدأت تظهر في شهر أيار ٢٠١٤، عندما أوقفت السلطات اللبنانية تجديد تأشيرات دخول الفلسطينيين القادمين من سوريا. وتبع ذلك، تشديد شروط دخول المواطنين السوريين إلى لبنان، واشتراطها بضرورة حيازتهم جواز سفر سوري، ومنحهم عند عبورهم النقاط الحدودية سمة دخول تجيز إقامتهم في لبنان لمدة ستة شهور قابلة للتجديد – مجانا – لمدة إضافية مماثلة (من خلال أي مركز تابع للأمن العام اللبناني). أما بعد مرور عام على دخول النازحين إلى لبنان، فيخضع تجديد الإقامة لمدة ستة أشهر جديدة، لدفع رسم قدره ٣٠٠ ألف ليرة لبنانية (ما يعادل ٢٠٠ دولار أميركي) عن كل شخص تجاوز ١٥ عاما من العمر، وهي قابلة للتجديد لمدة ستة أشهر أخرى بدون كلفة إضافية. كما تم منح بعض فئات النازحين السوريين (من أم لبنانية، والمتزوجين من لبنانيات، والمولودين في لبنان، والطلاب الذين يتابعون دراساتهم الجامعية، والدبلوماسيين المتقاعدين)، إقامة "مجاملة" مجانية لمدة ثلاث سنوات. أما الذين دخلوا بطرق غير شرعية إلى لبنان، فإن تسوية أوضاعهم القانونية تخضع لغرامة قدرها ٦٠٠ دولار أميركي. إلا أن الحكومة اللبنانية أقرّت في شهر آب ٢٠١٤، فترة سماح، أسقطت خلالها رسوم تجديد الإقامات والغرامات بحق المخالفين (بمن فيهم أولئك الذين دخلوا إلى لبنان بطرق غير شرعية)، لكل من السوريين والفلسطينيين القادمين من سوريا، وذلك حتى شهر كانون الأول ٢٠١٤.

4. أعداد النازحين السوريين

4.1 محدّات احصاءات النازحين إلى لبنان

رغم المحاولات التي بذلتها الحكومة اللبنانية لتأمين إنتظام الأوضاع القانونية للنازحين السوريين، فان الأرقام الرسمية حول أعدادهم تظل غير معلنة. لذلك، فإن المصدر الوحيد المتوفر في هذا الصدد، يعود إلى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التي تنشر بشكل دوري تطور أعداد النازحين المسجلين لديها. غير أن مكامن خلل عديدة تشوب هذه الاحصاءات، وأهمها:

- غياب آليات عمل، متّفق عليها بين المفوضية والسلطات اللبنانية، تسمح بوجود موظفين تابعين للمفوضية في نقاط العبور الرسمية بين البلدين، الأمر الذي لا يوفّر امكانية اعتماد التسجيل الفوري للنازحين في نقاط العبور هذه. ولذلك، تعتمد المفوضية على مراكز محدّدة لتسجيل النازحين بعد دخولهم إلى لبنان واستقرارهم فيه.
- رفض الدولة اللبنانية إقامة مخيمات خاصة باستقبال وإيواء اللاجئين (رغم وجود مخيم رسمي واحد في عرسال، وحوالي ٤٢ مخيما غير رسمي تأوي قرابة ١٥% من إجمالي النازحين[١٠]). وقد أدّى هذا الأمر إلى الانتشار العشوائي الواسع للنازحين على مختلف المناطق اللبنانية، بأعداد متفاوتة، حيث تجاوز عدد المناطق العقارية التي بات يتواجد فيها نازحون سوريون الـ ١,٧٠٠ منطقة[١١]. وفي مقابل هذا الانتشار يُلحظ غياب مراكز تسجيل النازحين النقالة في ما بين المناطق، واضطرار النازحين إلى التوجه نحو المراكز القليلة المتوفرة، بغض النظر عن العوائق التي تجعل من هذا الأمر مسألة صعبة بالنسبة الى بعض فئات النازحين.

[١٠] المرجع: MEMO – "International Communities' Response to the World's Largest Refugee Crisis" - April 2014.

[١١] مصدر مذكور سابقا: 3RP.

- افتقار المفوضية إلى الموارد البشرية واللوجستية الكافية لتأمين تسجيل النازحين بالسرعة المطلوبة. ورغم جهود المفوضية لزيادة هذه الموارد، خصوصا في الفترة التي اشتدّ خلالها تدفق النازحين، إلا أن التحسن في أدائها بقي نسبيا من ناحية، وطال بنسبة متفاوتة مراكز التسجيل المعتمدة في المناطق المختلفة من ناحية أخرى. وقد أشار أحد التقارير إلى أن المدّة التي يستغرقها حصول النازحين على المساعدات الإنسانيّة من المفوضية تتراوح ما بين شهر إلى ثلاثة أشهر على وجودهم في لبنان بسبب التأخر في عمليات التسجيل، وطول المدّة الفاصلة ما بين الحصول على الموعد والتسجيل الفعلي للنازحين[١٢].
- وجود شرائح معينة من النازحين، تقدر ببضع عشرات الآلاف، غير مسجلة لدى المفوضية، إما لكونها غير معنية بالتسجيل بفعل أوضاعها المعيشية الجيدة وعدم حاجتها للمساعدات الإنسانيّة التي توفرها المفوضية، أو لانعدام الرغبة لديها – لأسباب عدّة – في التسجيل، فتسعى للحصول على المساعدات الإنسانيّة من جهات أخرى.
- دخول أعداد كبيرة من النازحين السوريين بطرق غير شرعية، من دون المرور على أي من نقاط العبور الرسمية الخمسة بين لبنان وسوريا. وكانت تقديرات سابقة تمّ نشرها في آخر شهر آذار ٢٠١٣، أشارت إلى أن نحو ١٣% من النازحين السوريين قد دخلوا إلى لبنان بهذه الكيفية[١٣]. ويتوقع أن يكون العديد منهم قد سوى أوضاعه القانونية في لبنان، خاصة بعد تمديد المهل حول الغرامات إلى آخر ٢٠١٤.

وتطرح هذه المحدّات علامات استفهام كثيرة حول مدى شمول الأرقام المتداولة لمختلف فئات النازحين والمناطق الجغرافية وأولئك الذين دخلوا بطرق غير شرعية؛ وكذلك حول ما إذا كان الأمر يقتصر على توفّر الرغبة لدى النازحين في التسجيل أو على توفّر المحفزات الكافية (التي لا تقتصر على توفير المساعدات الإنسانيّة والاحتياجات الأساسية لهم)، ناهيك عن مدى التلازم الزمني ما بين تاريخ النزوح وتاريخ التسجيل.

كذلك تكمن أهم المحدات المتعلقة بمتابعة ملفات النازحين بعد تسجيلهم، في تميّز هذه الظاهرة بقدر كبير من الحراك وإمكان انتقال النازحين من منطقة إلى أخرى، في ظل غياب مخيمات خاصة بالنازحين. ومن النادر أن يستقر النازحون في مكان إقامة محدّد، دون البحث عن مناطق أخرى قد تكون أفضل لناحية شروط السكن، أو العمل، أو مستوى المعيشة، أو البيئة الاجتماعية، إلخ. وهذا ما يرفع مستوى الشكوك حول نسب توزع النازحين بحسب المناطق، ما لم يجر التحديث الدوري لقاعدة البيانات الخاصة بهم وبموقع إقامتهم (أو إذا ما زالوا مقيمين في لبنان أم لا).

وينبغي الإقرار، بالرغم من كل هذه المحدّات، أن المعلومات المتوفرة لدى المفوضية حول النازحين السوريين المسجلين لديها، تبقى المصدر النظامي شبه الوحيد المتوفر، وهو مصدر ذو طابع شامل والأكثر تعبيرا عن واقع النزوح، ويعتمد كمرجع في أغلب الدراسات.

4.2 أعداد النازحين إلى لبنان

يتواصل تدفق النازحين السوريين إلى لبنان مع استمرار النزاعات في سوريا، حتى بلغت أعدادهم ما يفوق الـ ١,١٩٦ مليون في بداية شهر نيسان ٢٠١٥، من بينهم حوالي ١,١٨٤ مليون نازح مسجل لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وأكثر من ١١ ألف نازح آخر في انتظار أن يحين موعد تسجيلهم. ويشير هذا الأمر إلى ازدياد سكان لبنان بنسبة ٢٧,٦% منذ ٢٠١١، أي عند اندلاع الأزمة السورية[١٤]. وقد أتى معظم النازحين السوريين من مناطق حمص وحلب وادلب

[١٢] مصدر مذكور سابقا: SNAP - 31 July 2013.

[١٣] كما وردت هذه المعطيات في التقرير التالي: SNAP - "Regional Analysis Syria - Part II: Host Countries" - 31 July 2013.

[١٤] تشير التقديرات إلى أن عدد سكان لبنان بلغ حوالي ٤,٣ مليون نسمة في نهاية ٢٠١٠. المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، يمكن مراجعة العنوان الالكتروني التالي: http://databank.worldbank.org/data/views/reports/tableview.aspx

وريف دمشق[١٥]، وهم ينقسمون ما بين أغلبية ذات طابع ريفي (٦٠%) وأقلية مدينية (٤٠%)[١٦]. والجدير بالذكر، أن عددا إضافيا من النازحين السوريين غير مسجلين في لبنان، بسبب عدم حاجتهم إلى تلقي المعونات الإنسانيّة. كما رصدت المنظمات الإنسانيّة وجود نحو ٤٠ ألف نازح سوري غير مسجّل، ممن يتلقون المساعدات من هذه المنظمات بسبب عدم رغبتهم في التسجيل لدى المفوضية[١٧].

وكانت التقديرات قد أشارت في آخر عام ٢٠١٤ إلى نزوح حوالي ٤٥ ألف لاجئ فلسطيني من سوريا إلى لبنان[١٨]، وقد قدمت غالبيتهم العظمى (٩١%) من مخيّم اليرموك الواقع على الطرف الجنوبي من العاصمة دمشق[١٩] (يقطن ٥١% منهم داخل المخيمات الفلسطينية في لبنان، إضافة إلى الذين يقيمون في ما يُعرف بالتجمعات الفلسطينية)[٢٠].

كذلك، سُجّلت عودة ما يفوق عن ٣٠ ألف لبناني مقيم في سوريا (يُعرفون بـ "اللبنانيين العائدين")، يتركز معظمهم في المناطق الريفية والزراعية في شمال وشرق لبنان (البقاع)[٢١]. ويتألف معظمهم من فئات اجتماعية معرّضة للمخاطر وسوء الأوضاع المعيشية، وقد تمّ تسجيل حوالي ١٧,٥ آلاف منهم لدى الهيئة العليا للإغاثة[٢٢] (مما يجعل عدد اللبنانيين العائدين غير المسجلين في حدود ٢٠ ألف نسمة)[٢٣].

4.2.1 تطور أعداد النازحين السوريين إلى لبنان

يتبين من متابعة أعداد النازحين المسجلين لدى المفوضية، أن حجم هذه الظاهرة بقي محدودا، في الفترة الأولى من اندلاع الأزمة في سوريا، وبقي هذا العدد دون سقف الـ ١٠٠ ألف نازح حتى نهاية شهر تشرين الثاني ٢٠١٢. لكن سرعان ما تضاعف العدد خلال ثلاثة أشهر فقط، ليصل إلى ٢٠٠ ألف نازح في شباط ٢٠١٣. واستمر تصاعد وتيرة النزوح إلى لبنان، حيث وصلت أعداد النازحين إلى نصف مليون خلال شهر تموز ٢٠١٣، وتجاوزت حدود المليون نازح في شهر أيار ٢٠١٤. ورغم استمرار ارتفاع الأعداد المطلقة للنازحين، حتى بلغت ١,١٤٣ مليون نازح في شهر آب ٢٠١٤، إلا أن المعدل الشهري لإرتفاع عدد النازحين كان في تراجع مستمر منذ شهر أيلول ٢٠١٣. وانخفضت أعداد النازحين، مؤقتا، وبشكل طفيف خلال شهري أيلول وتشرين الأول ٢٠١٤ (بما نسبته ٢%)، لتعاود ارتفاعها المتواصل، ولكن البطيء، إلى أن بلغت ١,١٨ مليون في آخر آذار من هذا العام (٢٠١٥).

---

[١٥] مصدر مذكور سابقا: SNAP - 31 July 2013.

[١٦] المرجع: UN - "Vulnerability Assessment of Syrian Refugees" - 2013 (VASyR).

[١٧] المرجع: UN - "Syria Regional Response Plan January to December 2013".

[١٨] وكانت أعداد اللاجئين الفلسطينيين الذين نزحوا من سوريا إلى لبنان قد بلغت أقصاها في أواسط ٢٠١٤، مع تسجيل حوالي ٥٣ ألف نازح في تلك الفترة. مصدر مذكور سابقا: UN - Mid-Year 2014.

[١٩] مصدر مذكور سابقا: SNAP - 31 July 2013.

[٢٠] مصدر مذكور سابقا: UN - Mid-Year 2014.

[٢١] مصدر مذكور سابقا: SNAP. وهي التقديرات حتى شهر نيسان ٢٠١٣.

[٢٢] المرجع: IOM –"Refugees at Home. A livelihoods Assessment of Lebanese Returnees from Syria" - 2014.

[٢٣] مصدر مذكور سابقا: 3RP.

رسم بياني ١: تطور أعداد النازحين المسجلين لدى المفوضية، بشكل شهري، ما بين كانون الثاني ٢٠١٢ و آذار ٢٠١٥:

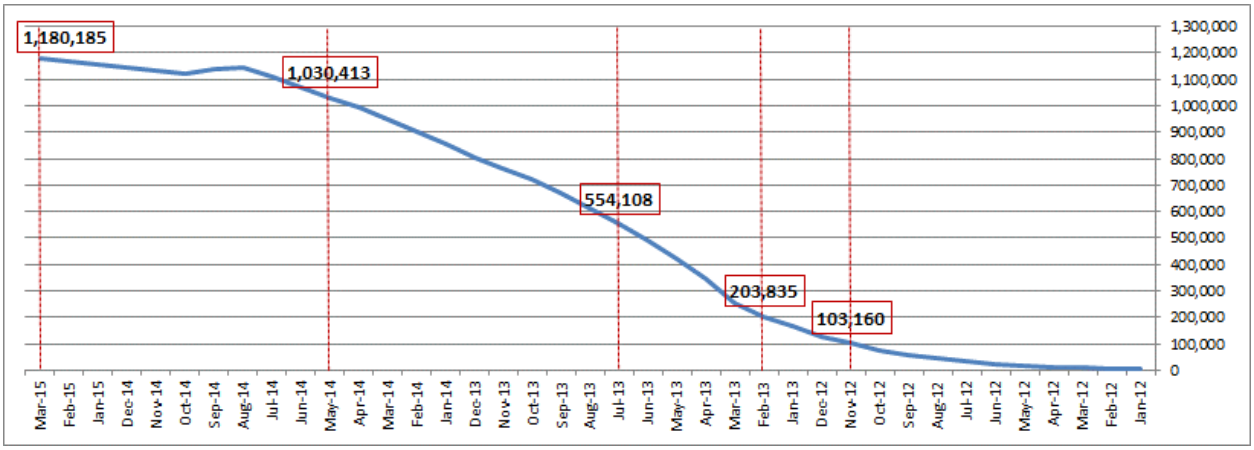

4.2.2 الخصائص الديمغرافية للنازحين السوريين إلى لبنان

أظهرت المعطيات المتوفرة لدى المفوضية، أن النازحين السوريين في لبنان ينقسمون بشكل متقارب نسبيا بحسب النوع الاجتماعي، إذ بلغت نسبة الإناث ٥٢,٥% في مقابل ٤٧,٥% للذكور. ويتركز الفارق العددي لصالح الإناث في مجمله ضمن الفئة العمرية المتوسطة، ما بين ١٨ و٥٩ سنة من العمر، حيث تبلغ نسبة الإناث ضمن هذه الفئة العمرية قرابة ربع إجمالي عدد النازحين (٢٥%)، في مقابل ١٩% للذكور. بينما يتماثل التوزع النسبي في باقي الفئات العمرية (٢٧,٧% من إجمالي عدد النازحين للإناث و٢٨,٤% للذكور). وتشير هذه الأرقام إلى أن معظم حالات تسجيل النازحين تطال أسر مكتملة الأفراد، مع ميل لدى بعض الأسر نحو بقاء الذكور في سن الشباب أو سن العمل عموما في سوريا لأسباب متعددة.

ويتميّز النازحون السوريون إلى لبنان بكونهم يمثلون فئة فتية جدا، إذ يتضح أن ما يفوق قليلا نصف إجمالي عدد النازحين المسجلين لدى المفوضية هم من فئة صغار السن، ما دون الـ ١٨ سنة (٥٣,٣%)، بينما تبلغ نسبة الفئة العمرية المتوسطة، ما بين ١٨ و٥٩ سنة، حوالي ٤٤% من النازحين المسجلين، وتنخفض نسبة كبار السن، من ٦٠ سنة وما فوق، الى ٢,٨% فقط. وهذا يعني أن النازحين السوريين ينقسمون مناصفة تقريبا ما بين فئة سن العمل وبين فئات السن الأخرى (بغض النظر عن انتشار ظاهرة عمل الأطفال بين النازحين إلى لبنان). وكانت دراسات أجريت باعتماد منهجية عينة من أسر النازحين قد أشارت إلى أن ٧٢% من هذه الأسر كان لديها عام ٢٠١٣ طفل واحد على الأقل ما دون الخامسة من عمره[٢٤]. وانخفضت هذه النسبة إلى ٦٥% من الأسر ضمن دراسة إحصائية أجريت في العام التالي (٢٠١٤)[٢٥]. ويتبيّن في الدراستين وجود ٢٠% من الأسر التي لديها أفراد من كبار السن، ممن يتجاوزون الـ ٦٠ سنة من عمرهم. ويلاحظ أن حجم أسر النازحين السوريين قد انخفض (بحسب الدراستين) من ٧,٧ أفراد للأسرة الواحدة عام ٢٠١٣، إلى ٦,٦ أفراد عام ٢٠١٤، ويُعزى هذا إلى تحسن الأحوال السكنية للأسر بعد إنقضاء فترة على بقائهم في لبنان، ما خفف قليلا من الاكتظاظ الهائل في المساكن (حيث كانت ظاهرة مشاركة عدد من الأسر المسكن أكثر انتشارا في البداية).

[٢٤] مصدر مذكور سابقا: VASyR – 2013.

[٢٥] المرجع: (VASyR) – "Vulnerability Assessment of Syrian Refugees" - 8 August 2014 – UN.

رسم بياني ٢: توزع النازحين المسجلين لدى المفوضية، بحسب الفئات العمرية والنوع الاجتماعي (نسبة إلى إجمالي عدد النازحين المسجلين):

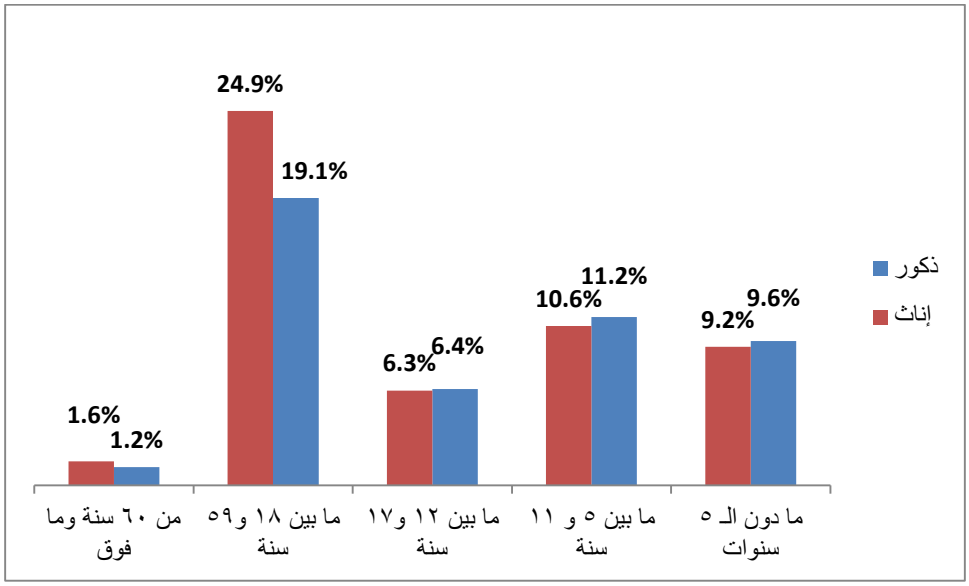

4.3 أعداد النازحين إلى منطقة الضنية

يتضح من المعطيات المتوفرة لدى المفوضية، في أواسط شهر آذار ٢٠١٥، أن شمال لبنان يحتوي على نحو ٢٨٥ ألف نازح سوري مسجل لديها، أي قرابة ربع إجمالي عدد النازحين السوريين إلى لبنان (٢٤,٣%). وفي منطقة الضنية (التي تشكل ٣% من إجمالي مساحة لبنان، ويشكل سكانها المقيمون بشكل دائم حوالي ١,٩% فقط من إجمالي سكان لبنان[٢٦])، فإن أحدث البيانات المنشورة من قبل المفوضية، والتي تعود إلى أواخر شهر حزيران ٢٠١٤، تشير إلى وجود قرابة ١٧ ألف نازح سوري فيها (أي ما يوازي آنذاك نحو ١,٦% من إجمالي النازحين إلى لبنان، و٦,١% من النازحين إلى شمال لبنان[٢٧]). وتزيد أرقام النازحين السوريين الى الضنية بعض الشيء عن تقديرات المفوضية، وذلك بالإستناد الى مسوحات أجرتها البلديات في شهر تشرين الأول ٢٠١٤، وتولى ّ اتحاد بلديات الضنية تجميعها، حيث بلغ عدد النازحين في المنطقة ما يزيد عن ١٩ ألف نازح سوري (ما بقي يشكل حوالي ١,٧% من إجمالي النازحين إلى لبنان آنذاك، و٦,٩% من النازحين إلى شمال لبنان[٢٨]).

والجدير بالذكر، أن أعداد النازحين السوريين إلى شمال لبنان قد مالت إلى الاستقرار منذ ذلك الحين (منذ تشرين الأول ٢٠١٤) مع تغيرات طفيفة، صعودا وهبوطا، تراوحت ما بين ٢٨٢ و ٢٨٥ ألف نازح سوري، بينما بقي الميل في لبنان عموما، خلال الفترة عينها (ما بين تشرين الأول ٢٠١٤ و آذار ٢٠١٥)، ينحو في اتجاه ارتفاع أعداد النازحين، وإن بمعدلات متواضعة لا تتجاوز ١% شهريا. ويقدّر – في ضوء ارتفاع الشكوى من استمرار تدفق النازحين إلى الضنية خلال الأشهر

[٢٦] المرجع: مؤسسة البحوث والاستشارات: "التخطيط الاستراتيجي لإنماء منطقة الضنية" – ٢٠١٢.

[٢٧] في أواخر شهر حزيران ٢٠١٤، كان يبلغ إجمالي عدد النازحين السوريين إلى لبنان، المسجلين لدى المفوضية، حوالي ١,٠٧ مليون نازح، وفي شمال لبنان قرابة ٢٨٨ ألف نازح. المصدر: الموقع الالكتروني للمفوضية (مذكور سابقا).

[٢٨] في أوائل شهر تشرين الأول ٢٠١٤، كان يبلغ إجمالي عدد النازحين السوريين إلى لبنان، المسجلين لدى المفوضية، حوالي ١,١٤ مليون نازح، وفي شمال لبنان قرابة ٢٨٢ ألف نازح. المصدر: الموقع الالكتروني للمفوضية (مذكور سابقا).

القليلة الماضية – أن تكون أعدادهم راهنا تتراوح ما بين ١٨ ألف و ٢٠ ألف نازح سوري إلى مختلف بلدات وقرى منطقة الضنية.

ويُلاحظ من هذه المعطيات، تقارب نسبة سكان الضنية (المقيمين بشكل دائم) إلى مجموع سكان لبنان، مع نسبة التي يشكلها النازحون السوريون إلى الضنية من إجمالي النازحين في لبنان. مما يعني أن الضنية تتحمل قسطها كاملا من هذا النزوح، رغم قلّة عدد النازحين إلى هذه المنطقة بالمعنى المطلق. وكان التخطيط الاستراتيجي لإنماء منطقة الضنية، قد أوضح أن هذه المنطقة الطرفية (في بلد شديد المركزية)، تعتمد بشكل أساسي على الزراعة (٧٠% من نشاطاتها الاقتصادية تتركز في القطاع الزراعي)، وتتميّز بارتفاع معدلات فائض القوى العاملة والفقر مقارنة بباقي المناطق اللبنانية[٢٩]، وتكثر بالتالي فيها العوامل "الطاردة للسكان" في إتجاه المناطق اللبنانية الأخرى وكذلك في إتجاه الخارج. وها هي منطقة الضنية اليوم تستقبل، بسبب استفحال الأزمة السورية، أعداد من النازحين بما يوازي ٢٥%-٢٩% من عدد سكانها المقيمين بشكل دائم.

ويتوزع النازحون الى الضنية بنسب وأعداد متفاوتة بحسب بلدات المنطقة وقراها، مع تميّز هذه الظاهرة بانتشارها الواسع الذي يغطي حوالي ٤٦ بلدة وقرية من أصل ٦٠ هي مجموع القرى والبلدات في المنطقة. وثمة قرى تستقبل بضعة أفراد أو أسر قليلة من النازحين، بينما تستقبل بلدات أخرى الآلاف منهم. غير أن التركز الأساسي للنازحين يبرز في البلدات الرئيسية، الأكبر حجما، التي تمتاز بموقعها الجغرافي المركزي، وتتوفر بعض الخدمات فيها، بما فيها القدرة على جذب السياح والمصطافين من لبنان والعالم العربي. فبحسب أرقام المسح الميداني الذي أجراه إتحاد بلديات الضنية، يتبين أن العدد الأكبر من النازحين يتركز بشكل خاص في بلدات سير-الضنية (٤,٥٠٠ نازح) وعاصون (٢,٦٠٠ نازح) وبخعون (٢,٥٠٠ نازح) وبقاعصفرين (٢,٠٠٠ نازح) والسفيرة (١,٦٠٠ نازح) وايزال (١,٠٠٠ نازح)، التي يزيد معدل عدد النازحين فيها عن ألف نازح. ولذلك، فان هذه البلدات تحتاج أكثر من سواها إلى مشاريع تنموية تهدف إلى تطوير قطاع الخدمات الاجتماعية، وتحسين البنى التحتية، وتمكين المؤسسات، بما يسمح بخلق فرص عمل جديدة (تطال سكانها، وبالأخص منهم الشباب، إضافة إلى النازحين).

وإذا تناولنا عدد النازحين السوريين، بحسب القرى والبلدات، نسبة إلى عدد السكان المقيمين فيها بشكل دائم؛ يتبيّن وجود ثلاث قرى يزيد فيها عدد النازحين عن عدد سكانها الدائمين في حقبة ما قبل الأزمة. فبلدة بقاعصفرين تستضيف من النازحين السوريين ما يفوق ضعفي عدد سكانها المقيمين (٢٠٥%)، تليها عاصون التي يبلغ النازحون فيها مرة وثلثي المرة عدد سكانها الدائمين (١٦٨%)، وسير الضنية التي يتجاوز عدد النازحين فيها عدد السكان قبل الأزمة (١١٠%). يضاف الى ذلك أن ستّ قرى وبلدات أخرى تستضيف نسبة مرتفعة من النازحين السوريين، تتراوح ما بين ربع السكان كحد أدنى، وما يقارب حجم السكان المقيمين كحد أقصى، وهي التالية: كفربنين (٩٢%)، السفيرة (٧٠%)، مراح السراج (٦٧%)، بخعون (٤٣%)، دير نبوح (٣٦%)، نمرين (٢٥%). وتتحمل هذه القرى والبلدات العبء الأكبر من استضافة النازحين، مقارنة بسواها، حتى ولو بلغ النازحون في بعضها أعدادا لا تتجاوز بضع مئات.

[٢٩] حازت منطقتي عكار والمنية-الضنية مجتمعتين على أعلى معدلات نسبة الفقر العددي العام في لبنان، حيث فاقت الـ ٦٠% من عدد سكانهما، بناء على معطيات عامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥. المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - "الفقر والنمو وتوزيع الدخل في لبنان" – آب ٢٠٠٨. ويتوقع في ظل التأثير السلبي للأزمة السورية (خاصة لجهة تراجع الأوضاع الاقتصادية، وارتفاع نسب البطالة بسبب المنافسة الشديدة في سوق العمل)، أن تكون معدلات الفقر هذه قد تعاظمت بين سكان وأهالي الضنية.

5. تأثير الأزمة السورية على منطقة الضنية

5.1 نظرة مكثفة إلى الأوضاع التنموية في الضنية

تمتاز منطقة الضنية بتنوعها البيئي وجمال طبيعتها، وبجبالها التي ترتفع إلى أعلى قمة في لبنان (القرنة السوداء على ارتفاع ٣،٠٨٨ متر فوق سطح البحر)، وأوديتها السحيقة وأحراجها الخضراء الممتدة بين سفوحها، وغابات الأرز وشجر اللزاب النادر، ومناخها الرائع المعتدل صيفا والجاذب للسياح والمصطافين من لبنان والعالم العربي. وتتساقط الثلوج على مرتفعات المنطقة – التي تكتسي اللون الأبيض الخلاب – خلال فصل الشتاء، إضافة إلى غناها بالموارد المائية من أنهر وعيون وينابيع. وتعتبر هذه الخصائص الطبيعية والبيئية رأس مال المنطقة الأساسي الذي يجب الحفاظ عليه، وتوظيفه كرافعة لتنمية المنطقة وتطوير حركة الاصطياف وتنويع فئات المصطافين، وإطلاق مشاريع السياحة البيئية والريفية والرياضات الشتوية. ويعمل إتحاد بلديات الضنية (الذي يضم ٢٣ بلدية) على تحسين صورة المنطقة وتشجيع حركة السياحة والاستثمار في المنشآت السياحية، بهدف زيادة عوامل الجذب في هذا القطاع وتنويع نشاطاته وإعلاء شأنه.

كما تحتل الزراعة في الضنية موقعا أساسيا، حيث لا تزال تستقطب – رغم تراجع حصة القطاع الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي في لبنان عموما – حوالي ٧٠% من القوى العاملة، وحيث يعتمد عليه قرابة ٤٠% من السكان كمورد وحيد للدخل، بالإضافة إلى ٥٠% كمورد جزئي للدخل. وهي منطقة مشهورة بزراعة الأشجار المثمرة، وبخاصة منها أشجار الفواكه، كالإجاص، والتفاح، والدراقن، والمشمش، والخوخ، والكرز، والتين، واللوز، الى جانب إنتاجها أيضا لأشجار الزيتون والخضروات والحبوب والتبغ. إن إستمرار اعتماد المنطقة على القطاع الزراعي التقليدي - وسط غلبة الحيازات الصغيرة، وغياب مؤسسات التسليف الزراعي، ومحدودية أسواق التصدير، وسيادة أساليب العمل غير الممكننة، إضافة إلى ضعف الصناعة الشديد (بما في ذلك الصناعات الغذائية) - يؤشر إلى أن هذه المنطقة لا تزال في بداية مرحلة الإنتقال من المجتمع "التقليدي" إلى المجتمع "الحديث".

وإرتباطا بهذا الواقع، تسود في الضنية نشاطات اقتصادية يغلب على معظمها الطابع الموسمي (وبخاصة في الزراعات الصيفية، وحركة الاصطياف، والأسواق والخدمات المحلية)، وانخفاض عوائد الاستثمار، وانخفاض مستوى الدخل والإدخار، وعدم كفاية البنى التحتية والخدمات الأخرى. وهي جميعها عوامل أثّرت سلبا في اقتصاد المنطقة، وأدّت إلى ارتفاع نسب الفقر، وشجعت هجرة السكان من الريف إلى المدينة، كما إلى خارج لبنان.

بناء عليه، فإن احتياجات المنطقة التنموية متعددة، وتفوق إمكانيات المجتمع المحلي على توفير متطلبات الإقلاع بالعملية الإنمائية. وتحتاج المنطقة إلى تدخل الدولة للمساهمة في حلّ العديد من المشكلات ذات الطابع الاقتصادي الكلي وكذلك في حلّ بعض الأمور ذات الطابع الحقوقي والقانوني. كما تحتاج إلى تمويل جزء من العملية التنموية عبر القروض والمساعدات الخارجية، وتحقيقا لهذا الغرض تعمل السلطات المحلية على تطوير قدراتها وتمكين المؤسسات، وتعزيز الدور المنوط بها في إطلاق المبادرات على المستوى المحلي، والسعي إلى تمتين العلاقات - في داخل لبنان وخارجه - بغية الحصول على التمويل اللازم لتطوير اقتصاد المنطقة وتحسين الأوضاع المعيشية لسكانها.

5.2 تأثير الأزمة السورية على مختلف مجالات الحياة في الضنية

يتضح مما سبق، أن الضنية كانت – قبل اندلاع الأزمة السورية – من المناطق الأكثر حرمانا في لبنان، وتعاني من نقص حاد في شبكات البنى التحتية والخدمات الأساسية (مثل التعليم والخدمات الصحية)، ومن ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، كما كانت تفتقر إلى الامكانات التنموية المحلية (مثل تنوع قاعدة النشاط الاقتصادي ومجالات الاستثمار). وبهذا المعنى، فانها تعتبر من المناطق "الطاردة للسكان"، بحسب ما تظهره الموجات المتعاقبة لهجرة الأهالي منها. ومع تفجّر الأزمة السورية واشتداد ظاهرة النزوح من هذا البلد، باتت الضنية عرضة لمزيد من الضغوط والمشكلات الإقتصادية والإجتماعية.

في بداية أزمة النزوح، اقتصرت هذه الظاهرة على فئات من العاملين السوريين المقيمين في المنطقة، الذين أتوا بعائلاتهم لإتقاء مخاطر النزاع. لكن أعداد النازحين بدأت في مرحلة لاحقة بالتدفق أكثر فأكثر، حتى بلغت أوجها – عام ٢٠١٣ – مع امتداد المعارك إلى المناطق السورية المحاذية للشمال اللبناني، مثل حمص وريفها، وحماه وحلب، إضافة أيضا الى تبعات معركة القصير.

وقد تبيّن - بحسب ورش العمل التي جرت مع فعاليات المنطقة حول تأثير الأزمة السورية على منطقة الضنية - أن النازحين السوريين إلى الضنية كانوا في بداية الأزمة يتشكلون من فئات اجتماعية متنوعة، من ضمنهم بعض أصحاب الرساميل الميسورين (وهم أقلية)، وشرائح من ذوي الدخل المحدود الوافدين من مناطق ريفية، ومعظمهم عمال غير نظاميين وفلاحون وبعض البدو (أغلبية). وقصد الميسورون، في المرحلة الأولى، البلدات الضناوية ذات الطابع السياحي، ثم ما لبثوا بعد فترة معينة أن انتقلوا إلى مناطق أخرى من لبنان تتوفر فيها خدمات أكثر، ومؤسسات تعليمية أفضل، ووسائل ترفيه متنوعة. أما الشريحة الاجتماعية ذات الأوضاع المعيشية المتدنية، فقد إستمرت في التزايد، بحيث أصبحت تشكل عائقا أمام إحتمال جذب فئات جديدة من الوافدين السوريين الميسورين.

وبالرغم من التقلص النسبي في نسبة النزوح من سوريا إلى لبنان مؤخرا، فقد شهدت منطقة الضنية نزوحا داخليا من مناطق لبنانية مجاورة، لأسباب عدة، أهمها تفاقم الأوضاع الأمنية في طرابلس في فترة معينة[٣٠]، وكذلك، بسبب مشاكل وصعوبات ناجمة عن تردي التماسك الاجتماعي في مناطق أخرى. كما تتزايد أعداد النازحين في الضنية بشكل موسمي، حيث يلجأ إليها خلال فصل الصيف الكثير من النازحين المقيمين في مناطق مجاورة، وبالأخص أهدن، ذات الطابع السياحي والتي تجتذب المصطافين في العطلة الصيفية، حيث يقوم أهالي تلك المناطق وأصحاب المساكن التأجيرية بإخراجهم منها استعدادا لاستقبال السياح والمصطافين عندما يرتفع الطلب على الشقق والبيوت المعروضة للإيجار خلال هذا الموسم. فينتقل قسم كبير من النازحين السوريين المتواجدين في مناطق إهدن وزغرتا إلى المناطق القريبة، ومنها مناطق الضنية، وبالأخص بلدة دير نبوح نظرا لموقعها الجغرافي (التي ترتفع نسبة النازحين السوريين إليها خلال فصل الصيف إلى ما يزيد عن ٤٠% من عدد سكانها الدائمين). بمعنى آخر، فان النازحين السوريين إلى لبنان باتوا عرضة لنزوح مزدوج، حيث يضطر الكثيرون منهم إلى ترك أماكن إقامتهم داخل لبنان، والبحث عن السكن ضمن مناطق أخرى فيه، قد تكون مناسبة أكثر لهم ولظروفهم المعيشية. وقد نالت الضنية نصيبها من هذا النزوح المزدوج، على نحو أبقاها – بعد أن أخذ هذا الحراك السكاني مداه – وجهة لإقامة فئات دنيا من النازحين يحتاجون أكثر من سواهم للمساعدات الإنسانيّة والرعاية والحماية في شتى المجالات.

[٣٠] بحسب مصادر إتحاد بلديات الضنية فإن أعداد النازحين السوريين الذين انتقلوا من طرابلس إلى أماكن ريفية مجاورة – من بينها الضنية – تُقدّر بحوالي ٦٠ ألف نازح.

5.2.1 الأوضاع السكنية للنازحين السوريين إلى الضنية

ازدهرت حركة العمران في الضنية خلال العقدين الأخيرين، وتزايد عدد الأبنية فيها – الذي كان قد بلغ قرابة ٣٠ ألف بناء مؤخرا – بما يشمل منازل مستقلة ومبان قليلة الارتفاع (من ثلاثة إلى أربعة طوابق)، وصولا إلى بعض المباني الاستثمارية المتعددة الأدوار على نمط المجمعات الحديثة (في البلدات المركزية، مثل عاصون وبخعون وسير-الضنية). وقد توزعت هذه المباني، بحسب حالتها، كالآتي: نصف المباني (أو ما يزيد قليلا) هي ذات حالة جيدة، وربعها ذات حالة مقبولة، والباقي ذات حالة سيئة. ويشار الى أن نحو ثلثي إجمالي المساكن في الضنية كانت – قبل الأزمة – مساكن أساسية تستخدم من قبل أصحابها على مدار السنة، يضاف إليها حوالي ١٥% أخرى مخصصة للتأجير في موسم الاصطياف (أما المباني الباقية، فكانت تنقسم مناصفة ما بين مباني ثانوية أو قيد الإنشاء).

وتتركز قرابة نصف المباني في ما صُنف – في دراسة التخطيط الاستراتيجي لإنماء منطقة الضنية – بـ "التجمع الأول"[٣١]، وهو التجمع السكاني المركزي الذي يضم أهم البلدات والخدمات والمؤسسات، والذي يضم أكثر من ربع عدد السكان الدائمين في الضنية، وترتفع هذه النسبة صيفا الى ٤٠% من إجمالي سكان المنطقة (إذ يتركز في هذا التجمع نحو ٩٧% من المساكن المخصصة للايجار في القضاء). ويتبين من الإحصاءات المتاحة (من كل من إتحاد البلديات والمفوضية) أن ما يزيد عن ثلثي النازحين السوريين الى القضاء (٦٨%) قد قصدوا هذا التجمع السكاني الأول ليستقروا فيه، بما يوازي ثلثي السكان المقيمين فيه بشكل دائم قبل الأزمة. وقد أدى هذا الأمر إلى اكتظاظ سكاني كبير، خصوصا أن أسر النازحين غالبا ما تتشارك المسكن، بحيث تقطن عدة أسر (تربطهم صلات قرابة) ضمن الوحدة السكنية الواحدة وتتقاسم الايجار الشهري فيما بينها.

وفي ظل ندرة أو غياب المخيمات غير الرسمية المخصصة لإيواء النازحين (أقيمت في بداية عام ٢٠١٣ خيم للنازحين السوريين في منطقة البياض في بلدة كفرحبو) بسبب رفض معظم البلديات إقامة مثل هذه المخيمات، فإن الغالبية العظمى من النازحين إتجهت نحو السكن – في آخر المطاف – في وحدات عقارية مستأجرة. إلا أن ارتفاع أعداد النازحين، وتفاوت امكاناتهم المعيشية ومدى توفر المساعدات الخاصة ببدلات السكن الممنوحة من قبل المنظمات الدولية، قد أفضى عمليا الى إشغال كل ما هو متوفر من وحدات عقارية، بما فيها تلك غير المخصصة للسكن كالمحلات التجارية والمستودعات والغرف المستقلة (بما فيها تلك التي لا يتوفر فيها حمامات أو صرف صحي).

وكانت المنظمات الدولية قد اعتمدت حلولا للمسألة السكنية تتلاءم مع مصالح كل من النازحين وأصحاب الوحدات السكنية، حيث عمدت الى تقديم مساعدات مالية لمالكي العقارات، بغية تشجيعهم على ترميم المساكن وتحسين أوضاعها (ربطها بشبكة الصرف الصحي وشبكة المياه) واتمام بناء الوحدات غير المكتملة، ومن ثمّ إسكان عائلات النازحين فيها من دون مقابل لمدد معينة (قد تصل إلى حدود عام كامل). كما ساهمت بعض المنظمات الإغاثية الدولية (من النروج) بتشييد بعض المساكن بشكل عشوائي وغير منظم، الأمر الذي أدى إلى تفاقم مشكلة البناء العشوائي التي تعاني منها المنطقة أصلا.

وساهم ارتفاع الطلب على تأجير الوحدات العقارية في زيادة بدلات الايجار في المنطقة، حتى بلغت حدود الـ ٤٠٠ أو ٥٠٠ دولار أميركي شهريا. وهذا بدوره شجع مالكي العقارات على المضي في ترميم وتحسين واتمام الإنشاءات في عقاراتهم، كما شجّع على تنشيط حركة البناء الجديد (وإن بقيت بحدود ضيقة). وقد أدى النزوح إلى إطالة آجال عقود التأجير، واستمرارها على مدار السنة بدلا من اقتصار عرض المأجور على أشهر الصيف فقط. إلا أن الجانب السلبي من هذه المعادلة، تمثل في تسارع مستوى تهالك البناء نظرا لاكتظاظ الوحدات السكنية، وفي تراجع عوامل الجذب للسياح والمصطافين ذوي الدخول والاحتياجات الاستهلاكية المرتفعة، على مستوى المنطقة عموما.

[٣١] يضم التجمع الأول البلدات والقرى التالية: سير-الضنية، عاصون، بخعون، بقاعصفرين، مراح السراج، بقرصونا، حرف سياد، حقل العزيمة، الواطية، الخرنوب، مزرعة كتران. راجع: مؤسسة البحوث والاستشارات – ٢٠١٢ (مصدر مذكور سابقا).

وفي ظل غياب المعطيات الإحصائية حول الأوضاع السكنية للنازحين إلى منطقة الضنية، يمكن الإستئناس بأهم نتائج المسوحات الميدانية لأوضاع النازحين السوريين في لبنان عموما، التي أشارت إلى أن ٨١% من إجمالي النازحين السوريين يقيمون في أماكن مستأجرة، وقد بلغ متوسط إيجار الوحدة السكنية ٢٠٠ دولار أميركي شهريا. كما أظهرت هذه الدراسة أن نحو ٢٩% من النازحين السوريين يعيشون في أماكن لا تتوفر فيها شبكات صرف صحي أو مياه، مع غياب لدور المياه والمرافق المخصصة للاستحمام[٣٢]. وأوردت دراسة سابقة، أن نصف أسر النازحين تسكن في أماكن مكتظة، حيث لا تزيد المساحة المتوفرة للفرد الواحد عن ٧ أمتار مربعة، وأن قرابة ربع أسر النازحين تتوفر لديها غرفة واحدة لكل ٦ أفراد أو أكثر[٣٣]. وبيّنت هذه الدراسة أن ٧٤% من أسر النازحين يتوفر لديها تلفاز، وقرابة النصف تتوفر لديهم ثلاجات (برادات)، و٤٣% أفران غاز، و٤١% سخانات للمياه. كما توقعت دراسة حديثة أن يكون نحو ٥٥% من النازحين يعيشون في ظروف سكنية ما دون المستوى العادي في نهاية عام ٢٠١٤، وأن يكون ٧٠% منهم يعيشون في ظل ظروف سكنية حرجة للغاية (في أماكن إقامة فقيرة جدا)[٣٤].

5.2.2 البنى التحتية

تعتبر الضنية من المناطق اللبنانية التي عانت – تاريخيا – أكثر من سواها من غياب البنى التحتية. حيث تأخر دخول شبكات البنى التحتية إلى المنطقة حتى عشرينات القرن الماضي، وكانت البدايات في ظل الانتداب متواضعة جدا، وتركزت على شق الطريق العام المؤدي إلى بخعون بغرض تسهيل الحركة التجارية. كما ارتفعت وتيرة إنشاء هذه البنى في عقدي الخمسينات والستينات، مع رفع درجة اهتمام الدولة بمسألة إنماء المناطق اللبنانية الطرفية. إلا أنه سرعان ما توقف هذا النهج، بفعل نشوب الحرب الأهلية. أما معظم البنى التحتية القائمة حاليا، فقد تم إنشاؤها وتطويرها في الحقبة التي تلت الحرب، منذ بداية التسعينات. إلا أن واقع البنى التحتية في الضنية ما زال دون المستوى المطلوب، إن لجهة مدى انتشار تغطية هذه الشبكات لمختلف المناطق الضناوية ومساكنها، أو لجهة نوعية وجودة البنى التحتية القائمة بالفعل. وهي، في كل حال، غير متناسبة مع الرؤى المستقبلية لتنمية المناطق ورفع شأنها وتفعيلها ضمن محيطها. لكن في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها المنطقة، ونزوح السوريين بأعداد كبيرة إلى الضنية، فإن الضغط الأكبر يقع على شبكات البنى التحتية وقدرتها على تلبية الاحتياجات الزائدة للسكان. وهذا الضغط المتزايد على البنى التحتية يشكل، بالنسبة للبلديات، مصدرا وبابا للانفاق على أعمال المتابعة والصيانة يفوق امكانيات وميزانيات المجالس البلدية في الضنية.

5.2.2.1 الطرقات والنقل

قامت خلال العقدين الماضيين أعمال تطوير لشبكات الطرقات في الضنية، لكن واقع الحال ما زال بعيدا عن المثالية، مع وجود نواقص واحتياجات على غير صعيد. فشبكة الطرقات المتوفرة تغطي نحو ٨٧% من مساكن المنطقة عموما، بينما يبقى ١٣% من المساكن التي لا تصلها الطرقات. ويشار الى أن ١٤% من إجمالي الطرقات (الرئيسية والفرعية) قد تم شقها من دون تعبيدها بالاسفلت. وإستنادا الى تصنيف السلطات المحلية لحالة الطرقات، يتبين أن ٢٣% فقط منها هي بحالة جيدة، و٣١% بحالة مقبولة، والباقي في حالة سيئة. وتعاني هذه الأخيرة من تردي حالة الاسفلت، وضيق الطرقات، وغياب وسائل

[٣٢] مصدر مذكور سابقا: UN - Mid-Year 2014.

[٣٣] مصدر مذكور سابقا: VASyR – 2013.

[٣٤] مصدر مذكور سابقا: 3RP.

الحفاظ على السلامة (مع وجود منعطافات خطيرة، ودرجات انحدار شديدة، وغياب إشارات المرور وتزييح الطرقات والمرايا عند المنعطفات، وعدم توفر إنارة في الليل وحواجز فاصلة على حافة الوديان وحيطان الدعم).

وقد إتجهت هذه الأوضاع (الطرقات) نحو التفاقم نتيجة الزيادة السكانية وإرتفاع أعداد النازحين. ويضاف إلى ذلك استعمال عدد من النازحين سيارات غير صالحة للقيادة على الطرقات الجبلية، وتفتقد الى تغطية تأمينية، بما في ذلك التأمين الالزامي. كما بدأ يتزايد بكثرة انتشار الدراجات النارية على الطرقات، مع استخدامها خصوصا كوسيلة لنقل أفراد العائلة دفعة واحدة، مما ضاعف من حجم المخاطر على الطرقات ومن انعدام السلامة المرورية.

وتعاني المنطقة أصلا من نقص في وسائل النقل العامة (سيارات الأجرة والفانات)، بما في ذلك غير النظامية منها. ومع تدفق النازحين، باتت مسألة توفير وسائل النقل الكافية للسكان أمرا شديد الصعوبة، حيث ارتفعت أوقات الانتظار على جوانب الطرقات للإنتقال من وإلى المنطقة.

5.2.2.2 الصرف الصحي

كانت الضنية تعاني قبل الأزمة السورية من عدم كفاية شبكات الصرف الصحي، حيث كانت التغطية تقتصر على ٥٢% من قرى وبلدات المنطقة، وعلى نحو ٤٨% من مساكن المنطقة فقط. وقد صنفت السلطات المحلية حالة شبكات الصرف الصحي – حيثما توفرت – فتبين أن ٣٢% فقط من هذه الشبكات بحالة جيدة، و٤٥% منها حالتها مقبولة، بينما اعتبرت حالة ٢٣% منها سيئة، بسبب تقادم تلك الشبكات واهتراء أجزاء منها، وحاجة بعضها إلى أعمال الصيانة وإعادة التأهيل، خصوصا أن بعض تلك الشبكات أصبحت مكشوفة.

وإذا كان غياب الشبكات يشجع على اعتماد الجور الصحية وغيرها من وسائل التخلص من المياه المبتذلة - مما يسبب أضرارا جسيمة على البيئة وعلى المياه الجوفية - فإن غياب محطات تكرير المياه المبتذلة، يجعل من تصريف الشبكات القائمة سببا إضافيا لضرر بيئي أشد يهدد الأنهر وقنوات الري والأودية وخراج البلدات. وقد فاقم النزوح السوري من شدة أزمة الصرف الصحي، والضغط على الشبكات، والتلوث البيئي. وأصبحت الشبكات – المتهالكة أصلا – لا تتحمل هذه الزيادة السكانية، وسط إرتفاع مطرد في الحاجة الى أعمال الصيانة والتنظيف وإعادة التأهيل. وقد زادت أعمال صيانة وتنظيف شبكات الصرف الصحي من الأعباء الملقاة على البلديات، كونها المولجة بهذه الأعمال، ما اضطرها إلى توظيف عمال صيانة أكثر. وما زاد الطين بلة، أن زيادة نفقات البلديات لا تقابلها تحصيل جبايات إضافية من النازحين السوريين لقاء أعمال الصيانة والتنظيف، ما أثر سلبا على الأوضاع المالية – المتردية أساسا – للبلديات. وقد أدت مشاكل الصرف الصحي إلى تلوث نبع دير نبوح، وتسمم أهالي البلدة جراء تلوث المياه الجوفية، فتدخلت إحدى المنظمات الدولية لتوفير فلاتر لتنقية المياه لقرابة ثلث بيوت البلدة، وبقي ثلثا الأسر عرضة لمخاطر تلوث المياه بسبب عدم كفاية الفلاتر.

5.2.2.3 مياه الشفة

تحتوي الضنية ومنطقة جبل المكمل على أكبر خزان مياه جوفية في الشرق الأوسط، ويصل عدد الينابيع والعيون في المنطقة إلى ٣٦٥. إلا أن الضنية تعاني من الشح في المياه وسوء استخدامها، وعدم كفاية الشبكات ووسائل التخزين. ورغم غنى المنطقة بمصادر المياه، تفتقر ٤٢% من قرى وبلدات الضنية إلى وجود شبكات عامة لمياه الشفة، بينما تتوفر هذه الشبكات في ٣٧% من القرى والبلدات (أما باقي المناطق فتتوفر فيها شبكات غير مستكملة). وتغطي الشبكات العامة لمياه الري حوالي ٦٢% من مساكن الضنية. وقد صنفت السلطات المحلية حالة الشبكات العامة لمياه الشفة – حيثما توفرت – فتبين أن ٣١% فقط منها بحالة جيدة، و١٩% منها حالتها مقبولة، بينما ٤٥% منها في حالة سيئة.

وقد أثر وجود النازحين السوريين سلبا على توفر مياه الشفة في المنطقة، خصوصا في تلك القرى والبلدات التي تعتمد على مياه الآبار. ولكن الضغط الكبير وقع على البلدات المركزية الكبيرة، بسبب تركز النازحين فيها، وقد زادت من جراء ذلك، ساعات ضخ المياه لهذه البلدات، ما أدى الى تكاليف إضافية وإلى ارتفاع في الكلفة التشغيلية بنسبة ١٥%. في المقابل، تفاقمت مشكلة تقنين المياه في المناطق السفلية من الضنية القريبة من الساحل، بسبب زيادة الطلب في البلدات التي تضم أعدادا كبيرة من النازحين. يُضاف إلى كل ذلك، ارتباط عملية ضخ المياه إلى المنازل بتوفر الكهرباء، مع العلم أن ارتفاع ساعات تقنين الكهرباء وانقطاعها بسبب الأعطال الناتجة عن الأحمال الزائدة، قد فاقم من مشاكل ضخ المياه. والفترات الأكثر شحا في المياه هي في موسم الصيف، حيث يكثر خلالها الإعتماد على شراء المياه من مصادر بديلة، ما يرتب أعباء إضافية على موازنات الأسر في هذا الفصل.

5.2.2.4 الكهرباء

تعاني الضنية كباقي المناطق اللبنانية من نقص في إنتاج الطاقة الكهربائية، ويسود فيها تقنين ساعات الامداد بالتيار الكهربائي مداورة كل ست ساعات. لكن ما يرفع من حدة المشكلة في هذه المنطقة بالذات، هو عدم انتظام الكهرباء وكثرة الانقطاعات، في منطقة تقل فيها مولدات الكهرباء الخاصة، ما يدفع سكانها إلى اعتماد وسائل بدائية لتوفير الطاقة الكهربائية بأشكال محدودة. ويضاف إلى ذلك ضعف التيار الكهربائي في بعض قرى وبلدات المنطقة، إذ يصل التيار إلى المنازل والمؤسسات بقوة تقل عن ٢٢٠ فولت (ما بين ١٢٠ و ١٣٠ فولت فقط). وهذه المشاكل تؤثر سلبا على نوعية حياة السكان فيها، وعلى إنتظام دراسة التلاميذ، وإنتاجية المؤسسات، وسلامة الآلات الكهربائية (المنزلية والمخصصة للإنتاج)، والصحة العامة وسلامة الحفاظ على الأغذية، وعلى جاذبية المنطقة للسياح.

وتفاقمت هذه المشاكل بسبب الزيادة السكانية الناتجة عن النزوح السكاني المستمر. ويعاني العديد من النازحين من عدم توفر أي وسائل بديلة لتوفير الكهرباء خلال ساعات التقنين، ولا إلى تقويتها خلال ساعات الامداد بالتيار الكهربائي (في حال كانت الكهرباء ضعيفة). إن سوء الأوضاع المعيشية للعديد من النازحين تجعلهم يعتمدون على الشموع بغرض الإضاءة ليلا. إلا أن العديد منهم يلجأون كذلك إلى "التعليق" على الشبكات، أو ما يُعرف بـ "سرقة الكهرباء" (أي من دون دفع بدل استخدام الطاقة الكهربائية)، الأمر الذي يؤدي إلى خسائر غير منظورة في إنتاج الكهرباء. وقد أدى الضغط الزائد على شبكات الكهرباء إلى زيادة الأعطال، جراء عدم تحمل خطوط الإمداد لهذا الاستهلاك الزائد.

والمعروف أن قدرة خطوط إمداد الكهرباء إلى الضنية تتحمل نقل ٤٠٠ أمبير للخط الواحد، الذي غالبا ما يزوّد بضعة قرى وبلدات متجاورة (٤ إلى ٥). وكانت هذه الخطوط تؤمن استهلاك ٣٦٠ إلى ٣٨٠ أمبير كحد أقصى قبل الأزمة، أما في الظروف الحالية، فقد ارتفعت الحاجة إلى ٤٧٠ و ٥٠٠ أمبير للخط الواحد، ما يسبب أعطالا متكررة وزيادة في انقطاع الخطوط. ومن أجل إصلاح الأعطال في خطوط الكهرباء، اضطرت البلديات إلى توظيف أشخاص لأعمال الصيانة وتحمّل تكاليف شهرية إضافية (مليوني ليرة لبنانية وسطيا).

5.2.2.5 النفايات والبيئة

صحيح أن خدمة جمع النفايات متوفرة في الضنية، في القرى والبلدات التي توجد فيها مجالس بلدية، حيث تؤمن هذه البلديات مستوعبات لرمي النفايات المنزلية، كما تؤمن – على نفقتها الخاصة – كلفة الشاحنات الصغيرة التي تقوم بتفريغ هذه المستوعبات والتخلص منها في أماكن محددة. ويتم التخلص من هذه النفايات المنزلية، إما عبر رميها في الأودية أو احراقها (وبخاصة في القرى الصغيرة التي تفتقر للمجالس البلدية)، أو في جمعها في أراض بور في خراج بعض القرى (وطمرها في

بعض الأحيان)، أو في مكب للنفايات موجود في عدوة (الروضة). ومكب عدوة عبارة عن مشروع خاص متعاقد مع البلديات (مقابل مبالغ مالية شهرية)، يستوعب النفايات المنزلية المجمعة من ٤٥% من إجمالي قرى وبلدات الضنية.

إن مختلف هذه الأنواع من الوسائل المستخدمة للتخلص من النفايات المنزلية ينطوي على مخاطر بيئية تطال تلوث التربة والمياه الجوفية والهواء. إلا أن ما يزيد الأمر سوءا، كون طرائق جمع النفايات لا تخلو من مشاكل هي أيضا. فالمستوعبات عادة ما تكون مكشوفة وصغيرة الحجم (عبارة عن براميل مطلية)، وتنبعث منها الروائح الكريهة. أما شاحنات تفريغ المستوعبات، فأغلبها شاحنات صغيرة مكشوفة غير مخصصة لجمع النفايات، وتتساقط منها النفايات والسوائل على الطرقات، مخلفة وراءها روائح كريهة.

ومع الكم الهائل من النازحين السوريين، زادت الأعباء على البلديات، في ما يخص جمع النفايات والتخلص منها. ويستلزم الضغط الناتج عن زيادة كميات النفايات، تأمين مستوعبات أكثر (حيث توجد بلديات)، وتعزيز فرق جمع النفايات من خلال دوامين للعمل يوميا بدل دوام واحد، وارتفاع الأكلاف المدفوعة لمكب عدوة بنسبة ٥٠% (من قبل البلديات المتعاقدة مع المكب).

أما بخصوص المخاطر الأخرى على البيئة، نتيجة النزوح، فتتمثل بقطع الأشجار من أجل التدفئة، واستخدام مواد بلاستيكية وإطارات السيارات أيضا للغرض عينه. وتضاف الى ذلك مشاكل الصرف الصحي، والسيارات والدراجات النارية القديمة التي تؤدي انبعاثات عوادمها الى تلويث الهواء، إلخ.

5.2.3 الاقتصاد وسوق العمل

تتفاوت تأثيرات الأزمة السورية - سلبا أو ايجابا - على الأوضاع الاقتصادية وسوق العمل في الضنية، وذلك بحسب طبيعة العوامل المؤثرة وقطاع النشاط الاقتصادي والفئة الاجتماعية المعنية بهذه الأزمة، مع الإشارة الى أن هذه التأثيرات داخل قطاع معين قد تتضارب في بعض الأحيان.

5.2.3.1 القطاع الزراعي

فعلى سبيل المثال، كان لصعوبة مرور البضائع عبر الأراضي السورية - وزيادة المخاطر المتعلقة بنقلها - تأثير سلبي على تكاليف تصدير المنتجات الزراعية لمنطقة الضنية إلى بلدان الخليج، وقد تحمّل المزارع الضناوي أعباء هذه الزيادة، وأضيف إليها الأثر السلبي الناجم عن انخفاض نسبة الصادرات من الإنتاج عموما. وأدى انخفاض الصادرات إلى اغراق السوق المحلي بالمنتجات الزراعية، وبالتالي إلى انخفاض أسعارها. ولكن في المقابل فقد استفاد مزارعو المنطقة من المنافسة الشرسة الحاصلة في سوق العمل بسبب فائض عرض الأيدي العاملة السورية الرخيصة، مما أفضى الى خفض تكلفة اليد العاملة (خصوصاً خلال موسم القطاف). مع ذلك، تنبغي الإشارة الى أن ثلاثة أرباع القوى العاملة الزراعية في الضنية هي ذات طابع عائلي، ما يؤشر إلى عدم حاجة أصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة – ٨٨% من الحيازات الزراعية في الضنية هي حيازات تقل مساحتها عن ٢٥ دونم – للأيدي العاملة المأجورة (السورية). وفي الواقع فان أقلية من المزارعين (أصحاب الحيازات الكبيرة والمتوسطة) هم الذين استفادوا من انخفاض كلفة اليد العاملة، بينما تحمل كل المزارعين أعباء زيادة كلفة التصدير وانخفاض نسبة الصادرات الزراعية وأسعار المنتجات الزراعية في السوق المحلية.

5.2.3.2 القطاع السياحي

وبالنسبة للقطاع السياحي، فان المؤسسات السياحية في الضنية قليلة العدد نسبيا (حوالي ٦٠ مؤسسة منها ٦ فنادق، و٢٥ مطعما، وبضعة مقاهي، إضافة إلى بعض المواقع السياحية التي تُعد على أصابع اليد الواحدة). ورغم اعتمادها على اليد العاملة السورية، خصوصا في موسم الصيف، فإنها لم تستفد كثيرا من انخفاض الأجور، نظرا للتدني الهائل في أعداد السياح والمصطافين الوافدين إلى المنطقة عموما. قبل الأزمة، كان رواد الفنادق من السوريين الميسورين يأتون إلى الضنية خلال أيام الأسبوع (من بعد ظهر الأحد إلى الجمعة)، بينما كان نزلاء الفنادق من اللبنانيين يأتون في عطلة نهاية الأسبوع. فكانت تزدهر أعمال الفنادق والمطاعم والمواقع السياحية الأخرى على مدار الأسبوع. إلا أن تزايد أعداد النازحين في المنطقة، وبالأخص في البلدات ذات الطابع السياحي، وتداعيات الأوضاع الأمنية السيئة في طرابلس، كلها عوامل أدت إلى نزف كبير في عدد نزلاء الفنادق.

وإنعكس هذا التراجع أيضا على حركة الاصطياف، التي كانت تعوّل على المصطافين السوريين الميسورين الذين يقضون أشهر الصيف الثلاثة في بيوت مستأجرة في البلدات السياحية الطابع (كان السوريون يشكلون ما بين ٣٠% و ٤٠% من إجمالي المصطافين)، كما كانت تعوّل على الخليجيين (مثلا، اشترى الخليجيون حوالي ١٠٠ وحدة سكنية في منطقة بقاعصفرين وحدها، وكانوا يقضون مع عائلاتهم فصل الصيف فيها)، إضافة إلى بعض الأردنيين. وكان هؤلاء يأتون إلى لبنان عن طريق البر، مرورا بسوريا، الأمر الذي أصبح شبه متعذر في ظل الأوضاع القائمة بعد اندلاع الأزمة. هذا مع الإشارة الى أن تدفق النازحين واستئجارهم الوحدات العقارية التي كانت مخصصة أساسا للمصطافين، قد قلّل من قدوم المصطافين العرب (بما في ذلك السوريين الميسورين) واللبنانيين أيضا إلى المنطقة.

5.2.3.3 القطاع التجاري

وينبغي الإعتراف بأن القطاع التجاري (محلات بيع السلع الاستهلاكية بالتجزئة، ومحطات الوقود، وبعض محال الخدمات) كان من أكبر المستفيدين نسبيا من وجود هذه الأعداد الكبيرة من النازحين، بالرغم من أن أسر النازحين تعاني من أوضاع معيشية صعبة تحدّ من قدراتها الاستهلاكية. واستفاد أصحاب المحال التجارية (إضافة إلى ورش العمل الحرفية) من فائض عرض القوى العاملة وتدني الأجور، وحتى من عمالة الأطفال التي انتشرت بكثرة في الضنية كما في لبنان عموما.

والجدير بالملاحظة، أن المنظمات الدولية والأهلية العاملة في المجالات الإنسانيّة والإغاثية، توفّر للنازحين السوريين مساعدات عينية مختلفة، من مواد غذائية، وملابس، وفرش وحرامات، وتجهيزات منزلية أساسية أخرى، ووقود للتدفئة، وحفاضات أطفال، إلخ. ويتم في بعض الأحيان بيع بعض هذه المساعدات العينية، التي تفيض عن حاجة النازحين أو التي لا حاجة لهم بها (مثل الفرش والوقود وبعض المؤن وسواها) بأسعار أدنى من أسعار السوق. وتشكل عملية بيع هذه المواد العينية نوعا من المضاربة على التجار في السوق المحلي. كما يحصل النازحون على معونات من نوع آخر، كمثل قسائم شهرية (بمبالغ محددة) لشراء مواد غذائية أساسية من محلات تجارية معينة، و بطاقات سحب الكترونية للغرض عينه. ويفضّل العديد من النازحين بيع القسائم والبطاقات الالكترونية بمبالغ تقلّ عن قيمتها الفعلية، بدل استخدامها مباشرة في شراء الحاجيات، وذلك لأسباب مختلفة: البعض يفضّل المبالغ النقدية على أي نوع آخر من الدعم، والبعض الأخر يعتبر أن الفارق في هذه المقايضة يعادل كلفة المواصلات من وإلى المحال التجارية المعينة، بينما هنالك فئة لا تحسن استخدام البطاقات الذكية. ويمكن إعتبار تسويق القسائم والبطاقات بمبالغ نقدية أقل من قيمتها، بمثابة نوع من الاستغلال غير المباشر للنازحين أنفسهم، تستفيد منها بعض فئات المجتمع المحلي.

5.2.3.4 سوق العمل

والمنافسة الأشد ضراوة هي التي تقع في مجال سوق العمل من ناحية، وفي مجال الاستثمارات الصغيرة من ناحية أخرى. إذ يعمد أصحاب الأعمال إلى تشغيل أيدي عاملة سورية غير نظامية (بمن فيهم الأطفال)، بأجور متدنية وشروط عمل بالغة الشدّة، ويتم ذلك في أحيان كثيرة على حساب الأجراء اللبنانيين. ويشار الى أن بين النازحين فئات من العمال المهرة، وأصحاب المهن الحرة (كالحرفيين، ومعلمي البناء كالطراشين والبلاطين والوراقين، وسوى ذلك) ممن يقدمون خدماتهم بأسعار تنافسية مقابل نظرائهم اللبنانيين، الأمر الذي عزّز البطالة في صفوف أبناء المجتمع المحلي، ودفعهم إلى طرق أبواب الهجرة للخارج. ورغم تعدد موجات الهجرة من الضنية إلى مختلف بقاع العالم، قبل تداعيات الأزمة الحالية بزمن بعيد، إلا أن المزاحمة الشديدة في سوق العمل بعد النزوح السوري فرضت على القوى العاملة في المنطقة شكلا جديدا من الهجرة "القسرية"، والقبول بأي عرض للعمل في الخارج مهما بلغ تدني الأجور المعروضة وسوء شروط العمل. الأمر الذي عرّض أبناء المنطقة، ممن طالتهم موجة الهجرة الأخيرة، إلى استغلال مضاعف لأوضاعهم في سوق العمل ولحاجتهم (المتعاظمة باستمرار) إلى توفير مصادر للدخل.

كما أقام بعض النازحين محلات تجارية للبيع بالتجزئة وبسطات على جوانب الطرقات لبيع الخضار والفاكهة، واستثمروا كذلك في مجالات تجارية وخدمية ميكروية الحجم (مثل أفران المناقيش، وصالونات الحلاقة، والمطاعم والمقاهي، إلخ.)، مما شكّل عنصر منافسة للقليل من الخدمات المماثلة المتوفرة في المنطقة.

وبالمجمل، بالرغم من تفاوت تأثيرات الأزمة سلبا وإيجابا على الوضع الإقتصادي في المنطقة، فان المحصلة العامة رجّحت كفة الجوانب السلبية وبالأخص في قطاعي الزراعة والسياحة – وهما القطاعان الرئيسيان في الضنية – كما وفي سوق العمل.

5.2.4 التعليم

توجد في الضنية ٦٩ مدرسة، موزعة على ٣٣ منطقة عقارية، يتلقى نحو ١٤ ألف تلميذ تعليمهم فيها. ومن بين هذه المدارس روضة واحدة، و ١٧ مدرسة ابتدائية و ٤١ متوسطة و ١٠ مدارس ثانوية. وهي تنقسم ما بين ١٩% للمدارس الخاصة والخاصة المجانية، و ٨١% للمدارس الرسمية. كما تتوفر أعداد كافية من المعلمين، إذ يبلغ معدل التلاميذ الى الأستاذ الواحد ١٠,٧ تلاميذ. إلا أن معظم هذه المدارس، وبخاصة بعض المدارس الرسمية، تعاني من سوء حالة الأبنية، والمرافق، والتجهيزات، ونقص في الأساتذة في بعض المجالات المتخصصة، مع غياب كبير للأنشطة الموازية.

وقد جرت محاولات وتجارب متعددة لاستيعاب أولاد النازحين السوريين في سن التعليم المدرسي، وما يقتضيه ذلك من معالجة للعديد من المشكلات: مشكلة عدم قدرة المدارس القائمة على استيعاب الأعداد الهائلة من التلاميذ الجدد (السوريين)، ومشكلة اختلاف المناهج التربوية المعتمدة في كل من لبنان وسوريا، ومشكلة اللغات المعتمدة في التعليم والكتب المدرسية في البلدين. وطرحت بعض المحاذير من التسرّع في دمج أعداد كبيرة من التلاميذ السوريين واللبنانيين، مخافة من التمييز والنزاعات المحتملة. ومن ضمن هذه المحاولات، يمكن ذكر الآتي:

- تجربة افتتاح مدرسة خاصة، تقدم خدمات تعليمية للنازحين باستخدام المناهج السورية، وعبر توظيف أساتذة سوريين؛ إلا أن التجاوب مع هذا النوع من المبادرات لم يتحقق بالشكل المأمول، ربما بسبب طابعها غير المجاني.

- تجربة إحدى المدارس الخاصة الكبيرة في المنطقة، التي قدمت خدمات تعليمية مجانية للتلاميذ السوريين، وفتحت صفوفا خاصة لهم في فترات ما بعد الظهيرة، للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة، مع إتباع المنهج التربوي المعتمد في

سوريا (عبر تصوير الكتب التي تدرس في المدارس السورية وتوزيعها على التلاميذ). إلا أن المشكلة يرزت في عدم تقدم التلاميذ السوريين إلى امتحانات الشهادة الرسمية، لإتكالهم على الوعود التي أطلقت باعطائهم إفادات رسمية عند عودتهم إلى سوريا.

- تجربة المدارس الرسمية التي اعتمدت نظام الدوامين، وخصصت دوام ما بعد الظهر للتلاميذ السوريين. وتقوم وزارة التربية بتعيين أساتذة جدد من أبناء المنطقة لهذا الغرض. وقد خضع التلاميذ السوريون، من خلال تسجيلهم في المدارس الرسمية، لامتحانات الشهادات الرسمية في لبنان.

- تجربة جديدة بادرت إليها وزارة التربية خلال السنة الدراسية الماضية، من خلال إقامة أربعة مراكز تربوية خاصة بالتلاميذ السورين في منطقة الضنية، وقدّمت فيها خدمات تعليمية متنوعة لما يفوق الـ ١,١٠٠ تلميذ سوري.

ويظهر حجم الفجوة في تقديم الخدمات التعليمية للنازحين السوريين، من خلال المعطيات المتوفرة على الصعيد الوطني. فبناء على إحصاءات المفوضية حول النازحين المسجلين لديها، فإن حوالي ٤٢% من إجمالي النازحين هم من فئة عمرية ما بين ٣ و ١٨ سنة، أي ممن هم في سن التعليم المدرسي[٣٥]. وبحسب المعطيات في أواسط عام ٢٠١٤، والمتعلقة بالسنة الدراسية السابقة (٢٠١٣-٢٠١٤)، فإن حوالي ٩٠ ألف تلميذ سوري قد تلقوا تعليمهم في المدارس الرسمية، من أصل ٣٩٤ ألف سوري في سن التعليم[٣٦]؛ الأمر الذي يعني أن نحو ٣٠٠ ألف نازح سوري لم يلتحقوا بالمدارس. ومن ضمن المشكلات الأكثر بروزا تلك التي تتعلق بتوزع التلاميذ بحسب المراحل التعليمية، إذ أن ٢% فقط من أولاد النازحين السوريين في سن مرحلة التعليم الثانوي قد تم التحاقهم بالمدارس[٣٧]. أما مدارس الأونروا – المخصصة للاجئين الفلسطينيين – فقد قدمت خدمات تعليمية لنحو ٧,٤٠٠ تلميذ فلسطيني نازح من سوريا[٣٨]، من أصل حوالي ٢١,٠٠٠ في سن التعليم[٣٩]. كما قدرت أعداد العائدين اللبنانيين من سوريا في سن التعليم بحوالي ٧,٣٠٠ طفل[٤٠]. هذا، وتفيد آخر المعلومات المعلنة حول أعداد التلاميذ من النازحين السوريين في قطاعي التعليم الخاص والخاص المجاني، بأن إجمالي عدد هؤلاء قد بلغ نحو ١٦,٥٠٠ تلميذ سوري (في المدارس الخاصة[٤١]) خلال العام الدراسي ٢٠١٢-٢٠١٣.

[٣٥] مصدر مذكور سابقا: 3RP.

[٣٦] مصدر مذكور سابقا: UN - Mid-Year 2014.

[٣٧] المرجع: CLS – "Widening Access to Quality Education for Syrian Refugees - The Role of Private and NGO Sectors in Lebanon" - September 2014

[٣٨] المرجع: UNRWA - Response and Services to Palestine refugees from Syria (PRS) in Lebanon, Bi-weekly Briefing 10 February 2014 | issue 30.

[٣٩] مصدر مذكور سابقا: UN - Mid-Year 2014.

[٤٠] نفس المصدر السابق.

[٤١] المرجع: CERD Annual Statistical Bulletin for 2012-2013.

5.2.5 الصحة

يوجد في الضنية مستشفي وحيد تم افتتاحه عام ٢٠٠٢، هو "مستشفى سير-الضنية الحكومي" الواقع في عاصون. ويحتوي المستشفى على ٤٠ سريرا، وغرفتي عمليات، وغرفة ولادة، وغرفة تعقيم، ومختبر للتحاليل الطبية، وصيدلية، وقسم طوارئ، وأقسام الأطفال والأمراض الداخلية والصحة العامة، والعيادات الخارجية، وعيادة أسنان، وقسم غسيل الكلي. إلا أن المستشفى يحتاج إلى تطوير وإلى إضافة أقسام جديدة عليه، منها الإنعاش والعناية المركزّة للقلب وقسم الرئة. ولا يستطيع المستشفى بقدراته الحالية استقبال الحالات الخطرة التي تستوجب عناية مركزّة ولا حالات حوادث السير، ويتم تحويل مثل هذه الحالات إلى مستشفيات المناطق المجاورة. ويعمل في المستشفى حوالي ١١٦ موظف وعامل (من بينهم ٥٦ متخصصا في المهن الطبية)، بالإضافة إلى ٧٦ طبيب يتوزعون على ٢٤ اختصاص مختلف. وإضافة إلى المستشفى، يتوفر في الضنية ١٢ مستوصف (من بينها مستوصفات تابعة لوزارتي الشؤون الاجتماعية والصحة)، وحوالي ٤٠ عيادة خاصة، و١١ عيادة أسنان.

ولا يزال العبء الأكبر من الخدمات الصحية المقدمة للنازحين، يقع على عاتق المستوصفات العامة والخاصة في الضنية. وتقوم مراكز الخدمات الإنمائية التابعة لوزارة الشؤون الإجتماعية، بدور أساسي في هذا المجال، بالإضافة إلى مساهماتها في أعمال ذات طابع إغاثي. وهي تقدم الخدمات الصحية للنازحين السوريين مقابل رسم ٧,٠٠٠ ليرة لبنانية، مثلهم في ذلك مثل المواطن اللبناني، التزاما بقرارات الوزارة. كما تمّ تقديم خدمات طبية في مراكز الخدمات الإنمائية (وزارة الشؤون الاجتماعية)، ضمن مشروع دعم العائلات الاكثر فقرا، وذلك مناصفة بين اللبنانيين والسوريين. وجرى إستخدام هذه المراكز أيضا من قبل اليونسف لتوزيع الحصص الإغاثية للنازحين (واستفادت المراكز في تعزيز امكاناتها لناحية التجهيزات والاحتياجات الطبية من خلال الشراكة بين وزارة الشؤون الاجتماعية واليونيسف). وكانت المراكز قد أمّنت كذلك أدوية لمعالجة الجرب والقمل عبر اليونيسف. وتقوم مراكز الشؤون الاجتماعية ومراكز وزارة الصحة بحملات التلقيح وتوزيع الادوية، لكن هذه المراكز تعاني من النقص في أدوية الأمراض المزمنة (لا سيما أن الأولوية تعطى في هذا المجال للمواطن اللبناني). أما مراكز تلقيح الاطفال ضد شلل الاطفال فقد استقبلت عام ٢٠١٤ حوالي ١٩١ طفل سوري و١٧٠ طفل لبناني.

ونظرا الى وجود حالات كثيرة لأطفال بحاجة لدعم نفسي في مثل هذه الظروف الصعبة، فإن برنامج الدعم النفسي لصغار السن قد قام باستهداف حوالي ٦٠٠ طفل خلال العام الماضي.

غير ان المشكلة (أو النقص) الأكبر تتمثل في محدودية نطاق الإختصاصات المتوفرة في مراكز الخدمات الإنمائية، لا سيما خدمات الطب النسائي والأطفال. وقد أظهرت دراسة أوضاع النازحين السوريين عموما أن ٣٤% من الأسر تتضمن إمرأة حامل أو في مرحلة الرضاعة[٤٢]. كما تعاني الضنية من نقص في المراكز المتخصصة، القادرة على استقبال حالات الأمراض المستعصية والصعبة. ولذلك، يتم تحويل قسم من المرضى السوريين إلى مراكز الصليب الاحمر والمستوصفات، مع الإشارة الى أن المفوضية قد تعاقدت مع ٣ مستوصفات في طرابلس لتقديم الخدمات الطبية للنازحين السوريين.

وبصورة عامة، تبرز بوضوح الحاجة الملحة الى تطوير المستوصفات في المنطقة لتصبح مراكز رعاية صحية أولية، وتزويدها بالمستلزمات الطبية والطاقات البشرية التي تحتاجها، بما في ذلك بشكل خاص ضرورة تأمين الأدوية (لا سيما أدوية الأمراض المزمنة).

[٤٢] مصدر مذكور سابقا: VASyR – 2014.

5.2.6 التماسك الاجتماعي والأمن

تتزايد التوترات الاجتماعية في الضنية مع تزايد أعداد النازحين السوريين، وإقامتهم في منازل مستأجرة ضمن الأحياء السكنية، خصوصا في البلدات الكبرى، ذات الكثافة السكانية الملحوظة. وتساهم الأبعاد السياسية للأزمة السورية، في رفع درجة التوتر الاجتماعي، ليس بين بعض النازحين السوريين وبعض فئات المجتمع المحلي فقط، بل كذلك بين اللبنانيين أنفسهم حول نمط التعاطي مع النازحين السوريين. مع العلم أن عامل اختلاف الآراء السياسية لا يختصر كافة المشاكل التي ترفع من حدّة التوتر لدى المجتمعات المستضيفة للنازحين. ففي الضنية مثلا، يبرز أيضا بعض أوجه الاختلاف في العادات والتقاليد الاجتماعية ما بين المجتمع المحلي وشرائح واسعة من النازحين إلى المنطقة. ويمكن إبراز المسائل الرئيسية التي تسبب التوترات الاجتماعية من خلال ما يلي:

- الزواج: يؤدي استقرار عائلات النازحين في المناطق التي قصدوها لفترات طويلة، إلى نشوء حالات زواج متبادلة بين أفراد من النازحين وآخرين من أهالي المنطقة، وبخاصة بين ذكور لبنانيين وإناث سوريات. وتتفاقم المسألة مع انتشار حالات من تعدد الزوجات، حيث يتخذ العديد من الرجال الضناويين زوجة ثانية من النازحات السوريات (بعضهن فتيات سوريات صغار السن، مما يطرح مشكلة الزواج المبكر لدى الإناث). وغالبا ما يؤدي هذا الأمر إلى نزاعات عائلية وتفكك للأسر في المنطقة، حتى بلغ الوضع حدّا فرض على البلديات تعيين لجنة خاصة للاهتمام بالخلافات العائلية والزوجية.

- فرص العمل: ان حاجة النازحين السوريين للعمل كبيرة في ظل الأوضاع المعيشية الصعبة التي يعيشونها نتيجة للنزوح. وهم بسبب ذلك يبحثون عن أي مجال للعمل، مهما كان الأجر وبغض النظر عن شروط العمل ومدى شدته. ومحاولات الدخول إلى سوق العمل تطال مختلف الفئات العمرية، بما في ذلك الأطفال. ويؤدي التنافس بين القوى العاملة اللبنانية والسورية إلى تردي شروط العمل وخفض مستوى الأجور، بما يشمل أيضا اللبنانيين الوافدين لأول مرة الى سوق العمل، ضمن فئة الشباب والخريجين الجدد. كما تطال هذه الظاهرة أصحاب المهن الحرة، حيث يتم تلزيم العديد من الأعمال للسوريين، وأحيانا بنصف السعر الذي يطلبه اللبنانيون لأداء العمل ذاته. وبدأت تنعكس المسألة، في شكل توترات واشتباكات سعيا وراء الحصول على عمل أو على تعهد ما. كذلك، تتعاظم ظاهرة الهجرة في صفوف أهالي الضنية للبحث عن فرص العمل في الخارج والقبول بأي عرض أو أجر، حتى لو كان غير مقبولا في الظروف العادية (ما قبل الأزمة). إن استمرار الأزمة إلى آماد بعيدة، وإطالة فترات إقامة النازحين في الضنية، يتوقع أن تؤدي إلى تفاقم ظاهرة هجرة الضناويين في مقابل اشتداد النزوح السوري إليها. الأمر الذي يؤثر سلبا بوتائر متعاظمة على الاندماج الاجتماعي في المنطقة.

- المساعدات: تثير المساعدات الإنسانيّة التي تقدمها الجهات المانحة للنازحين السوريين، في أحيان كثيرة، حفيظة فئات اجتماعية لبنانية تنتمي إلى أسفل الهرم الاجتماعي من ذوي الدخل المحدود. وتعتبر هذه الفئات، التي تعيش تحت خط الفقر أو الفقر المدقع، أنه يتم اقصاؤها عن مساعدات معيشية هي في أقصى الحاجة إليها. وتتفاقم الأوضاع سوءا بسبب غياب التنسيق في ما بين المنظمات الدولية التي تقدم المساعدات الإنسانيّة، وطابع عملها الذي يتسم ببعض العشوائية. فعلى سبيل المثال، ينشط توزيع المساعدات من قبل ١٢ جمعية دولية إنسانيّة في مرياطة، البلدة الواقعة في قضاء زغرتا عند مدخل الضنية (ويقطنها الكثير من أبناء الضنية نظرا لقربها من مدينة طرابلس)، بينما لا يوجد أي جمعية دولية ناشطة في مراح السراج التي لا يفصل بينها وبين مرياطة إلا قريتان. إضافة إلى ذلك، يشوب عمل الجهات المانحة نقص في التنسيق بينها وبين المجالس البلدية في الضنية، وهي تعمد بشكل أساسي

على التركيز على المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. كما يتبين أن المساعدات التي تقدمها المفوضية تعتمد على أعداد النازحين المسجلين فقط، ولا تقيم أهمية لمدى الثقل النسبي لهذه الأعداد على القرى والبلدات المختلفة بحسب أحجامها وتعداد سكانها. أما بخصوص الجهات المانحة، فلوحظ اقتصار تمويلها على المشاريع الصغيرة التي تعزز قدرة المجتمعات المحلية على استضافة النازحين، دون الاهتمام بتمويل المشاريع الأساسية ذات الطابع التنموي التي ترفع من شأن وأوضاع هذه المجتمعات في مواجهة تأثيرات الأزمة على المديين المتوسط والبعيد. الأمر الذي بدأ يستثير توترات اجتماعية حادة حول أحقية الحصول على المساعدات بالتساوي بين كافة الشرائح المحتاجة، سورية كانت أم لبنانية.

وفي مثل هذه الأوضاع المعيشية الصعبة والمشحونة بالنزاعات المتنوعة الأسباب، تتزايد المخاوف من انتشار الجرائم وانفلات الأوضاع الأمنية. وحتى الآن، يتم اللجوء إلى مرجعيات معينة لدى النازحين السوريين لحل المشاكل، وأحيانا تتطور الأوضاع فتتطلب تدخل القوى الأمنية (الدرك) لفض النزاعات. ونظرا إلى محدودية قدرات الأمن الداخلي على ضبط الأوضاع الأمنية في الضنية (يوجد في الضنية مخفران للدرك فقط، واحد في سير والآخر في السفيرة)، اضطرت بعض البلديات لتوظيف حراس جدد، وتعيين أفراد شرطة ورجال أمن مؤقتين، أو زيادة الاجراءات الأمنية (ومنها فرض حظر التجوال ليلا على النازحين السوريين)، إلا أن الأعباء المادية الإضافية المتأتية عن ذلك، تشكل ضغطا على ميزانية بعض البلديات، ولذلك يتم في بعض الحالات التراجع عن القرارات المتخذة، بعد فترة معينة.

6. الاستنتاجات الختامية

نتجت تأثيرات الأزمة السورية على منطقة الضنية (وهي في معظمها سلبية الطابع)، عن تمازج مشكلتين.

المشكلة الأولى: مشكلة ضعف وتائر التنمية التي عانت منها المنطقة طويلا، وما تزال، رغم الجهود المبذولة في السنوات الماضية لجسر الهوّة التنموية فيها؛

المشكلة الثانية: مشكلة مثلثة الأضلاع تتمثل في انعكاس ثلاثة عوامل على الضنية نشأت بفعل الأزمة السورية، وهي كالتالي:

- **أولا**: الأعداد الكبيرة من النازحين، مقارنة مع عدد السكان الدائمين في الضنية، وقدرات المجتمع المحلي – وسوق العمل المحلي بوجه خاص – على الاستيعاب؛
- **ثانيا**: الصعوبات التي تواجهها عملية تصدير المنتجات الزراعية (وهي المُنتَج الرئيسي للضنية) إلى بلدان الخليج، بسبب ارتفاع أسعار النقل البرّي والمعيقات الأمنية التي يواجهها مرور الشاحنات عبر الأراضي السورية؛
- **ثالثا**: التراجع في أعمال القطاع السياحي ومدى جاذبيته، بسبب صعوبة مرور المصطافين العرب عبر الأراضي السورية من جهة، والاقتصار على استضافة النازحين من سوريا الذين يتميزون بسوء أوضاعهم المعيشية ومستوياتهم الاجتماعية.

أدّى تمازج هاتين المشكلتين إلى ازدياد الضغوطات على مختلف قطاعات الاقتصاد المحلي، وبخاصة منها القطاع الزراعي والسياحي والتجاري، وأضيف إليها المنافسة الشديدة في سوق العمل والاستثمار المحلي الصغير والميكروي الحجم. الأمر الذي فاقم الأوضاع الاجتماعية والمعيشية لأبناء المنطقة، ورفع من مستويات الفقر فيها. كما أدى إلى زيادة الضغوطات على الخدمات الاجتماعية القليلة المتوفرة في المنطقة، وبالأخص منها الخدمات التعليمية والصحية، التي لم تكن لتسدّ حاجات أهالي المنطقة، فأضيف إليها احتياجات النازحين السوريين أيضا. وكذلك، شكلت الأعداد الكبيرة من النازحين ضغطا هائلا على مختلف شبكات البنى التحتية، ما خفّض من نوعيتها، وفاقم مشاكل صيانتها وإدارتها، فاضطرت المجالس البلدية من رفع مستوى جهوزيتها لتوفير خدمات الصيانة مما أثّر سلبا على ميزانيتها (وهي بلديات ذات قدرات مالية محدودة أصلا). إضافة إلى مشاكل اجتماعية أخرى - زاد منها سوء توزيع المساعدات الإنسانيّة – أدت جميعها إلى تدهور حاد في التماسك

الاجتماعي لنسيج المجتمع المحلي، وفي ما بين أهالي المنطقة والنازحين، الأمر الذ بات يهدد بتوسيع نطاق النزاعات والمشاكل الأمنية داخل المنطقة.

تركزت أولويات المنظمات الدولية والأهلية المعنية بالشأن الإنساني والإغاثي للنازحين السوريين، في المدى القصير، على إيلاء أهمية قصوى للمهمات الطارئة، أي تأمين الاحتياجات الأساسية للفئات المعرضة للمخاطر بين النازحين، وتوفير الحد الأدنى من موجبات العيش لهم. أما بعدما تبيّن أن الأزمة قد طال أمدها، وأنها تجاوزت مستلزمات العمل الإغاثي، فقد بدأت هذه المنظمات في السعي لتأمين عوامل الاستقرار وتحسين الأوضاع المعيشية للنازحين (توفير سبل التعليم، وتحسين الظروف السكنية، وتأمين الدعم للنازحين للقيام ببعض المشاريع الصغيرة والاستثمارات الميكروية). ولكن مع عدم تبلور آفاق واضحة لحل الأزمة السورية، وإستمرار تأثيراتها السلبية على لبنان، أصبحت خطط الاستجابة للأزمة تشمل، بالدرجة نفسها من الأهمية، احتياجات المجتمعات المحلية المستضيفة للنازحين. وهذا ما يطرح ضرورة تطوير شبكات البنى التحتية ومرافق الخدمات العامة وقدرات المؤسسات والسلطات المحلية، إضافة إلى تحسين الأوضاع المعيشية للمجتمع المحلي، مع إيلاء الأهمية اللازمة لبعض الفئات المهمشة من أهاليها، على أن يتزامن ذلك مع استدامة المساعدات الموجهة للنازحين.

وقد تبين من الدراسة أن الضنية واحدة من المناطق اللبنانية التي استضافت أعدادا كبيرة من النازحين، ليس بالمعنى الكمي أو بالأعداد المطلقة، إنما نسبة إلى عدد السكان المقيمين في المنطقة والى حجم مواردها ومدى قدرتها على الاستجابة للأوضاع المستجدة. ولكن الجدير بالملاحظة، أن الضنية هي من أكثر المناطق الطرفية المعرّضة للتهميش، قياسا على حاجاتها التنموية غير الملبّاة، وعلى ما تتميّز به من معدلات فقر قياسية. وبالرغم من غنى مواردها الطبيعية وتوفر نقاط قوة ومرتكزات يمكن تثميرها في المجال التنموي، إلا أن الضنية تبقى تعاني من ظروف اقتصادية وأوضاع معيشية صعبة، ومن نقص في العديد من بناها التحتية والخدمات الهامة الأساسية.

لذلك كله، بات وضع الخطط التنموية لمنطقة الضنية موضع التنفيذ، يشكل شرطا أساسيا لتمكين هذه المنطقة من الاستجابة فعلا لتأثيرات الأزمة السورية واستقبال النازحين. وإزاء التحديات التي تواجهها الضنية، المزمنة منها والمستجدة، يتوجب العمل من دون تأخير على توفير المستلزمات المطلوبة لتنفيذ المشاريع الملحوظة في الخطة الاستراتيجية للمنطقة، وللاستثمار في مشاريع إنشاء وتطوير البنى التحتية وتعزيز الصناعات الغذائية وتوسيع نطاق الخدمات الاجتماعية، بما يتيح خلق فرص العمل للشباب، وتحسين الأحوال المعيشية للمجتمع الضناوي عموما.

7. الملاحق

جدول رقم ٢: عدد النازحين السوريين ونسبتهم إلى السكان الدائمين، بحسب البلدات/القرى (يتبع)

(أعداد النازحين السوريين من مصدرين: إتحاد البلديات والمفوضية)

#	البلدة / القرية	بحسب إتحاد بلديات الضنية		بحسب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	
		عدد النازحين	نسبة النازحين الى المقيمين الدائمين	عدد النازحين	نسبة النازحين الى المقيمين الدائمين
1	سير الضنية	4,500	110%	6,573	160%
2	عاصون	2,600	168%	2,114	136%
3	بخعون	2,500	43%	2,285	39%
4	بقاعصفرين	2,000	205%	1,812	186%
5	السفيرة	1,600	70%	395	17%
6	ايزال	1,000	8%	381	3%
7	ديرنبوح	963	36%	208	8%
8	مراح السراج	800	67%	155	13%
9	كفرشلان	700	17%	407	10%
10	بقرصونا	500	16%	257	8%
11	كفربنين	430	92%	24	5%
12	كفر حبو	346	12%	584	19%
13	قرصيتا	300	12%	185	7%
14	بيت الفقس	250	11%	166	7%
15	بطرماز	200	8%	115	5%
16	نمرين	150	25%	139	23%
17	طاران	120	6%	177	9%
18	عين التينة	100	10%	0	0%
19	عزقي	96	3%	171	6%
20	حرف السياد	80	12%	43	7%
21	حقل العزيمة	50	5%	52	5%
22	الواطية	40	7%	0	0%
23	الخرنوب	20	9%	0	0%
24	بحويتا	15	9%	0	0%
25	القرين	10	13%	0	0%

(تتمة الجدول رقم ٢)

#	البلدة / القرية	بحسب إتحاد بلديات الضنية		بحسب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	
		عدد النازحين	نسبة النازحين الى المقيمين الدائمين	عدد النازحين	نسبة النازحين الى المقيمين الدائمين
26	عيمار	10	2%	4	1%
27	الحازمية	5	1%	0	0%
29	مراح السفيرة	0	0%	3	2%
30	قطين	0	0%	47	2%
32	دبعل	0	0%	1	0%
33	بيت حاويك	0	0%	26	5%
35	حوارة	0	0%	10	4%
36	قرن جيرون	0	0%	12	14%
37	جيرون	0	0%	12	2%
38	عصيموت	0	0%	5	33%
40	مركبتا	0	0%	226	18%
41	الروضة	0	0%	194	22%
42	تربل	0	0%	37	74%
43	بيت زود	0	0%	2	0%
44	كرم المهر	0	0%	28	6%
45	زغرتغرين	0	0%	40	10%
46	كهف الملول	0	0%	9	2%
	الإجمالي	19,385	27%	16,929	24%